الجمهورية التونسية

وزارة الإقتصاد والتخطيط

ديوان تنمية الجنوب

الإدارة الجهوية للتنمية بمدنين

أداء القطاع الخاص بولاية مدنين
الواقع والتحديات

أفريل 2024

تمهيد

تتنزل هذه الوثيقة في إطار متابعة أداء القطاع الخاص بولاية مدنين و لتكون وثيقة مرجعية حول مسيرة التنمية بالجهة وتوضع على ذمة كافة المتدخلين والفاعلين في إدارة العمل التنموي وذلك انطلاقا من استقراء موضوعي لواقع القطاع الخاص بالولاية بخصوصياته وميزاته و إشكالاته وتحدياته .

وقد تم تبويب هذه المذكرة إلى:

1. تقديم عام للولاية،
2. محيط الاستثمار،
3. أداء القطاع الخاص،
(ديناميكية المؤسسات الاقتصادية الخاصة بالجهة وانجازات القطاع الخاص لسنة 2023) ،
4. الإشكاليات والمقترحات لتحسين أداء القطاع الخاص،
5. خطة العمل المقترحة لسنة 2024 لتحسين أداء القطاع الخاص.

I. تقديم عام لولاية مدنين

تقع ولاية مدنين بالجنوب الشرقي للبلاد التونسية وتحتل **موقعا جغرافيا متميزا يربط بين ضفتي المتوسّط ويؤمن التواصل مع بلدان افريقيا جنوب الصحراء و المشرق العربي**، وتحدها ولاية قابس شمالا وولاية قبلي غربا وولاية تطاوين جنوبا وغربا وليبيا شرقا والبحر المتوسط شمالا وشرقا.

وتمسح الولاية **9.167 كلم**^{2} أي بنسبة **10%من مساحة إقليم الجنوب و 6%من مساحة البلاد** وتضم **9**معتمديات و**10** بلديات و94 عمادة.

خارطة عدد 1: التقسيم الإداري لولاية مدنين

تعدّ ولاية مدنين **حسب التقديرات السكانية لسنة 2023** حوالي **522 ألف و294 نسمة** مقابل 480 ألف نسمة سنة 2014 و432 ألف **و503** نسمة سنة 2004، أي **بنسبة نموّ** سنوي تبلغ **1,04%** مقابل **1,03%** على المستوى الوطني.

II. محيط الاستثمار

1.2 الميزات التفاضلية للجهة

- 835 ألف هكتار من الأراضي الفلاحية،
- 600 ألف هكتار من المراعي،
- 3.7 ألف هكتار من المناطق المروية،
- ما يزيد عن 232 ألف رأس غنم، 98 ألف رأس ماعز، 11 ألف رأس إبل
- شريط ساحلي على طول 580 كم،
- بحيرتان في بوغرارة والبيبان (80 ألف هكتار)،
- منتوجات فلاحية متنوعة (زيت الزيتون، ، اللحوم الحمراء، المنتوجات البحرية/الاسماك،...)

- عديد الخامات الأولية والمواد الإنشائية كالطين والأملاح والحجارة الرخامية والمتوفرة بكميات كبيرة وبجودة عالية،
- الطاقات المتجددة وخاصة منها الشمسية (300 يوم مشمس في السنة)،
- مناظر طبيعية خلابة ومتنوعة ومنتوجات حرفية متنوعة.

2.2 الخصائص الاقتصادية

❖ منظومة الزياتين:

يعتبر قطاع زيت الزيتون ركيزة النشاط الفلاحي على مستوى ولاية مدنين حيث تعد الولاية قرابة 5 مليون شجرة تغطي مساحة 150 204 هكتار ويشغل قرابة 25 ألف فلاح. تمثل مساحة أشجار الزيتون بولاية مدنين 11٪ من مساحة أشجار الزيتون على المستوى الوطني حيث تعد خامس أكبر ولاية من حيث مساحة الزياتين في تونس.

وتعد الولاية 5 مليون شجرة منها 75 بالمائة منتجة و14 بالمائة مسنّة توجد بالأساس بجزيرة جربة و 11 بالمائة فتية فيما توجد منها 75 ألف أصل زيتون بيولوجي

يقدر إنتاج الزيتون في مدنين بمتوسط إنتاج سنوي مسجل على مدى العقدين الماضيين يبلغ 50000 طن من الزيتون. وتتراوح مساهمة الولاية الى حدود 10٪ وأكثر من الإنتاج الوطني لزيت الزيتون حسب ال مواسم بحسب الظروف المناخية نظرا لأن أغلبية غابات الزياتين تعتمد النمط البعلي على النمط السقوي.

يقدر إنتاج الزيت البيولوجي ب3500 طن من الزيتون مع وجود معصرتين بيولوجيتين لتحويل المنتوج .
وتقدر طاقة خزن زيت الزيتون بالجهة حوالي 28 ألف و500 طن منها 14 ألف طن لدى ديوان الزيت و14 ألف طن و500 لدى الخواص.

رسم بياني عدد01 هرم سلسلة القيم وعدد المتدخلين بكل حلقة من إنتاج زيت الزيتون

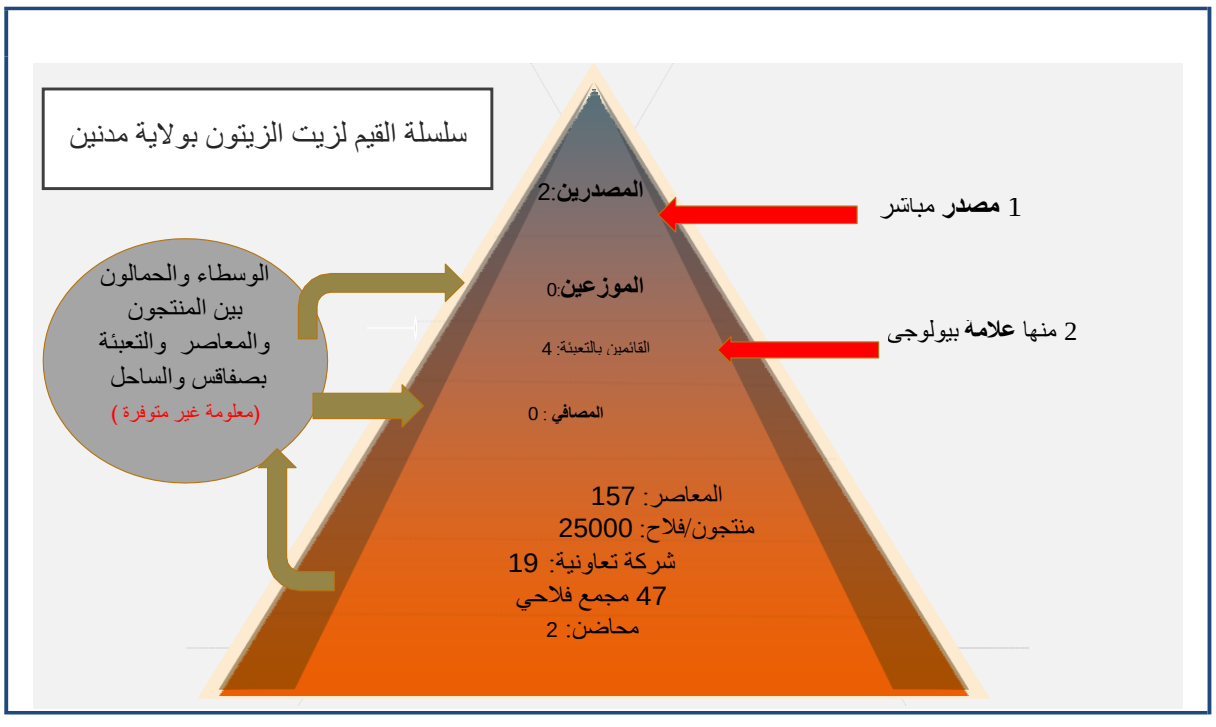

❖ **منظومة اللحوم الحمراء**

يحتل قطاع تربية الماشية مكانة هامة بولاية مدنين حيث يعد أكثر من 500 ألف رأس منها 695 رأس من الأبقار و 440 ألف رأس من الأغنام و 99 ألف رأس من الماعز و 13 ألف رأس من الإبل. ويكتسي هذا القطاع دورا رياديا في تثمين مراعي المناطق الصحراوية (600 ألف هك) وفي توفير مواطن الشغل للعديد من العائلات (10 آلاف مربي) بفضل تأقلم هذه الأصناف الحيوانية مع مختلف التغيرات المناخية في هذه المناطق مع توفير إنتاج حيواني قيم حتى في أصعب الظروف.

ويساهم هذا القطاع في توفير 7310 طن من اللحوم الحمراء.

تم انجاز سنة 2023 منصة اللحوم الحمراء في معتمدية بنقردان باعتمادات جملية فاقت 10 ملايين دينار وذلك في إطار مشروع التنمية الزراعية والرعوية والمنظومات المصاحبة .

ويهدف هذا المشروع النموذجي الأوّل من نوعه في تونس الى تطوير قطاع اللحوم الحمراء وتثمين المنتجات الحيوانية للجهة واسناد لاول مرة في تونس تسمية المطابقة للمنشأ للحوم الإبل بعد إخضاعها لعدة شروط وهو ما يعطيها قيمة إضافية عالية وتسويقا اكثر وتبلغ طاقة استعاب منصة اللحوم الحمراء ب 150 رأس من المجترات الصغرى و50 راس ابل في اليوم وقادر على أن يفوق ذلك بكثير.

وتتضمن منصة اللحوم الحمراء ببنقردان مسلكين للذبح أحدهما للمجترات الصغرى والأخر للإبل وسلسلتي إنتاج وقاعة تبريد وأخرى لتقطيع اللحوم وتصنيفها .

❖ **منظومة الصيد البحري**

تتميز سواحل ولاية مدنين التي تمتد على نحو 580 كم بثراء مياهها البحرية بمختلف أنواع الأسماك ذات القيمة التجارية العالية خاصة من الصيد الساحلي. يعتبر قطاع الصيد البحري والأحياء المائية أحد أهم الركائز الاقتصادية بولاية مدنين، فبالإضافة إلى دوره في توفير العملة الصعبة يساهم في تحقيق أهداف الدولة المتعلقة بالأمن الغذائي من حيث المنتجات السمكية البحرية، إلى جانب الدور الاجتماعي حيث يوفر أكثر من 9 آلاف موطن شغل دائم وموسمي.

توفر ولاية مدنين حوالي 14٪ من الإنتاج الوطني للصيد البحري و الأحياء المائية في تونس وتحتل المرتبة الرابعة من حيث كمية الإنتاج. ومن أهم المنتوجات حسب طريقة الصيد يمكن ذكر:

-الصيد بالأضواء : السمك الأزرق،

-الصيد في الأعماق : السردين،

-الصيد الساحلي : المحار، الحبّار، القرنيط، الشوباي،...

-تربية الأسماك : القاروس، البوري،...

-البحيرات (بوغرارة والبيبان) القاروس، البوري.

بلغ إنتاج قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية سنة 2023 في ولاية مدنين 16.8 ألف طن مقابل 22.1 ألف طن سنة 2022 اي بانخفاض بنسبة 24 % . كما سجلت قيمة الإنتاج سنة 2023 انخفاضا بنسبة 13.5٪ حيث انخفضت من 153.286 مليون دينار سنة 2022 إلى 132.611 مليون دينار سنة 2023.

بلغت صادرات ولاية مدنين لسنة 2023 من منتوجات الصيد البحري 3607 طنا ، مسجلة تطورا بقيمة 17 % مقارنة بسنة 2022 وذلك بفضل تصدير المنتوجات البحرية المجمدة وتطور صادرات السلطعون والمنتوجات المعلبة من التن والسردينة.

وساهمت في تصدير هذه الكمية من منتوجات البحر 20 وحدة صناعية بالجهة منها المختصة في تصبير السردينة والتن والاخطبوط وتجميد الاسماك والسلطعون لتتوزع الكميات المصدرة بين 1426 طنا من السلطعون المطبوخ و 205 طنا من مصبرات السردينة و 328 طنا من السلطعون المجمد و 362 طن من مصبرات التن و 275 طنا من الشوباي او الصوبيا المجمدة و 338 طنا من مسحوق الاسماك الى جانب كميات اخرى من الاخطبوط والقمبري ومن الاسماك الطازجة والمجمدة والاسفنج .

- **رسم بياني عدد02 حلقات المنظومة**

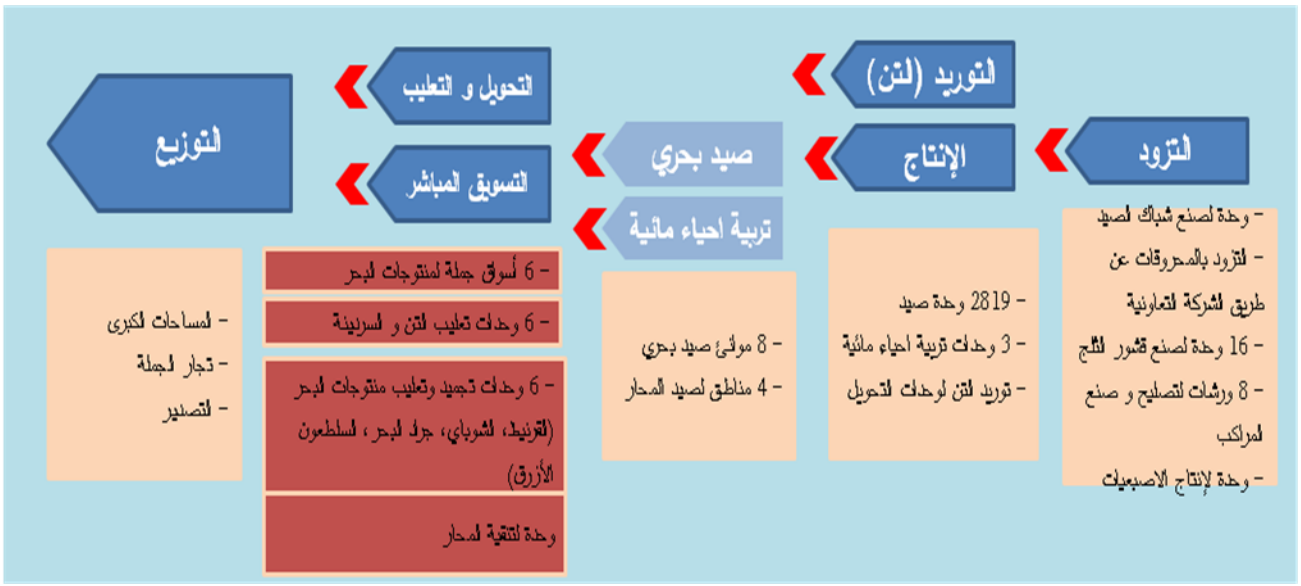

3.2 البنية الأساسية

- **شبكة طرقية بطول 5486 كلم** منها 2021 كلم من الطرقات المرقمة [1221 كلم معبدة] علاوة على شبكة من المسالك الفلاحية المعبدة على طول 1239 كلم
- **مطار دوّلي** بطاقة استيعاب في حدود **4,5 مليون مسافر في السنة**
- **ميناء تجاري** محاذي **لفضاء الأنشطة الاقتصادية** بجرجيس
- **معبر حدودي برّي** برأس جدير
- **منطقة سياحية** بجربة وجرجيس تمتد على **1400**هك بها **143** وحدة فندقية بطاقة تفوق **50** ألف سريرا
- **شبكة اتصالية** وبريدية تغطي كافة المعتمديات
- 4 **مراكز للعمل عن بعد** بكل من مدنين وبنقردان وجرجيس وجربة.
- **252 مؤسسة مرحلة أولى أساسي** و 79 **مؤسسة مرحلة ثانية أساسي وثانوي ،**
- **43 مركزا للتكوين المهني** بالقطاعين العام [**10** مراكز منها **مركزان قطاعيان بطاقة استيعاب تقدر1765متكون]** والخاص في اختصاصات الزراعة وتربية الماشية والصيد البحري والسياحة والصناعات التقليدية والصحة والمهن المختلفة
- **5 مؤسسات تعليم عالي** [معهدان للدراسات التكنولوجية بكل من جربة ومدنين و 3 معاهد عليا بمدنين في اختصاصات البيولوجيا التطبيقية والإنسانيات والإعلامية]
- **وحدة بحث** وحيدة بالمعهد العالي **للبيولوجيا التطبيقية** بمدنين و **معهد للبحوث الفلاحية** بمدنين و **القطب التكنولوجي لتثمين ثروات الصحراء والطاقات الكامنة فيها وبمحضنة لبعث المشاريع** الفلاحية **ومحضنة لبعث المؤسسات**
- **مستشفى جامعي و3 مستشفيات جهوية و3 مستشفيات محلية و118 مركزا للصحة الأساسية و7 مصحات خاصة**
- **مركب ثقافي** و 8 **دور ثقافة** و 14 مكتبة عمومية [منها مكتبتان متجولتان] و 4 مسارح و **6** متاحف و **47 مهرجان ثقافي** بين جهوي ومحلي،
- مركز مندمج و **3مركبات طفولة** و **24 نادي أطفال بالقطاع العام** و **294 روضة** و **246حضانة أطفال** ومركز **إعلامية موجه للطفل بالقطاع العام،**
- **24 دار شباب** و**مركزان للتخييم والاصطياف** بكل من ميدون وبنقردان و **14 ملعب معشب بالعشب الطبيعي والاصطناعي** و**8** ملاعب بلدية صلبة **و7 قاعات رياضية عمومية** و**9 قاعات خاصة** و**مسبح مغطى في مرحلة التشييد** و 11 ملعب حي و **48 جمعية مدنية و 140 جمعية مدرسية و 9 رابطات رياضية .**

4.2 المناطق الصناعية

تتوفر بولاية مدنين 04 مناطق صناعية مهيأة تمتد على مساحة جملية تقدر بـ87 هك وبذلك بلغ معدل المساحة المهيأة لكل 10 ألاف ساكن 1.68 هك بولاية مدنين مقابل 4,4 هك كمعدل وطني. في المقابل يوجد 04 مناطق صناعية غير مهيأة (بصدد الدراسة). ويبين الجداول التالية توزيع المناطق الصناعية بولاية مدنين:

جدول عدد3: توزيع المناطق الصناعية المهيأة بالولاية

الولاية	المناطق الصناعية	المساحة الجملية (هك)	المساحة المهيأة (هك)	المساحة المستغلة (هك)	الملاحظات
مدنين	المنطقة الصناعية تاجرة	28	21,5	13	نسبة الاستغلال 48%
	المنطقة الصناعية ببن قردان	15,5	15,5	–	الانطلاق في الاستغلال
	المنطقة الصناعية بمدنين الجنوبية	10	10	10	نسبة الاستغلال 100%
	فضاء الانتاج بالقطب التكنولوجي	40	40	–	صعوبة في عملية ترويج المقاسم نظرا للصبغة التعاقدية عن طريق الكراء

جدول عدد4: توزيع المناطق الصناعية بصدد الدراسة/التهيئة/توفر الإعتمادات

الولاية	المناطق الصناعية	المساحة الجملية (هك)	الملاحظات
	المنطقة الصناعية بسيدي مخلوف	16	تم إستكمال الدراسات الفنية شركة المركب الصناعيالتكنولوجي
	المنطقة الصناعية بقصر الجديد	25	
	المنطقة الصناعية ببني خداش	13	
	المنطقة الصناعية بميدون	49	بصدد إنجاز دراسة المؤثرات البيئية

III. أداء القطاع الخاص

1.3 . ديناميكية المؤسسات الخاصة بالجهة

يتشكل النسيج الإنتاجي بولاية مدنين من إنتاج الزيتون [5 مليون أصل زيتون بمعدل إنتاج 70 ألف طن من الزيتون سنويا تقوم بتحويله حوالي 157 معصرة موزعة على كافة معتمديات الولاية] **وتربية الماشية** [510 ألف رأس من الأغنام والماعز و 19 ألف رأس من الإبل بطاقة إنتاج حوالي 8000 طن من اللحوم الحمراء سنويا] **والصيد البحري** [2819 مركب صيد توفر سنويا قرابة 18 ألف طنا من المنتوجات البحرية المختلفة أي 15 % من المنتوج الوطني] و**السياحة** [134 وحدة فندقية بطاقة إيواء تناهز 50 ألف سريرا وأكثر من واحد مليون وافد سياحي و7 مليون ليلة مقضاة في السنة] **والصناعات الغذائية وصناعة مواد البناء والخزف** [89% من العدد الجملي للمؤسّسات الصناعية المنتصبة بالجهة والبالغ عددها 84 مؤسّسة تشغل 10 مواطن شغل فما أكثر] **والصناعات التقليدية والخدمات والتجارة بصنفيها المقنن والموازي.**

وتعكس المعطيات الواردة بالرسم البياني التالي والصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء (السجل الوطني للمؤسسات لسنة 2021) تطور عدد المؤسسات المنتصبة بولاية مدنين بين سنتي 2016 و 2021 وذلك دون اعتبار عدد المستغلات الفلاحية:

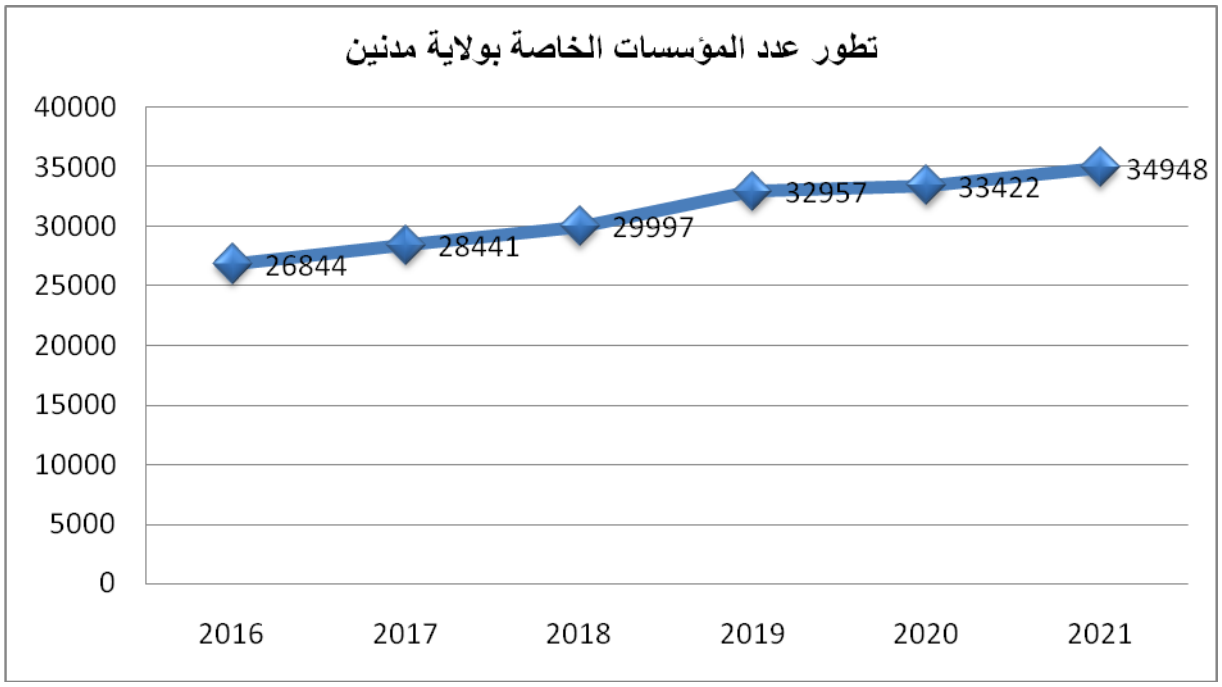

تفيد معطيات **السجل الوطني للمؤسسات لسنة 2021** أن عدد المؤسسات الاقتصادية المنتصبة بولاية مدنين **يبلغ 34948 مؤسسة** وهو ما يعادل 37%من مجموع المؤسسات بإقليم الجنوب (94831) و 4% من مجموع المؤسسات بكامل البلاد التونسية (828821 مؤسسة).

وتحتل ولاية مدنين **المرتبة الأولى من حيث عدد المؤسسات الخاصة الصغرى والمتوسطة بإقليم الجنوب والمرتبة التاسعة على المستوى الوطني.**

وسجلت ولاية مدنين **بلوغ مؤشر 67 مؤسسة منتصبة لكل ألف ساكن** مقابل **55 مؤسسة منتصبة لكل ألف ساكن** بإقليم الجنوب و **70 مؤسسة لكل ألف ساكن على المستوى الوطني.**

وفي ما يتعلق **بالتوزيع الجغرافي للمؤسسات الاقتصادية المنتصبة بولاية مدنين** حسب المعتمديات، يظهر الرسم البياني التالي أن **أغلبية المؤسسات مرتكزة بالمعتمديات الساحلية بالولاية** في حين تحتل معتمديات بني خداش وسيدي مخلوف المراتب الأخيرة.

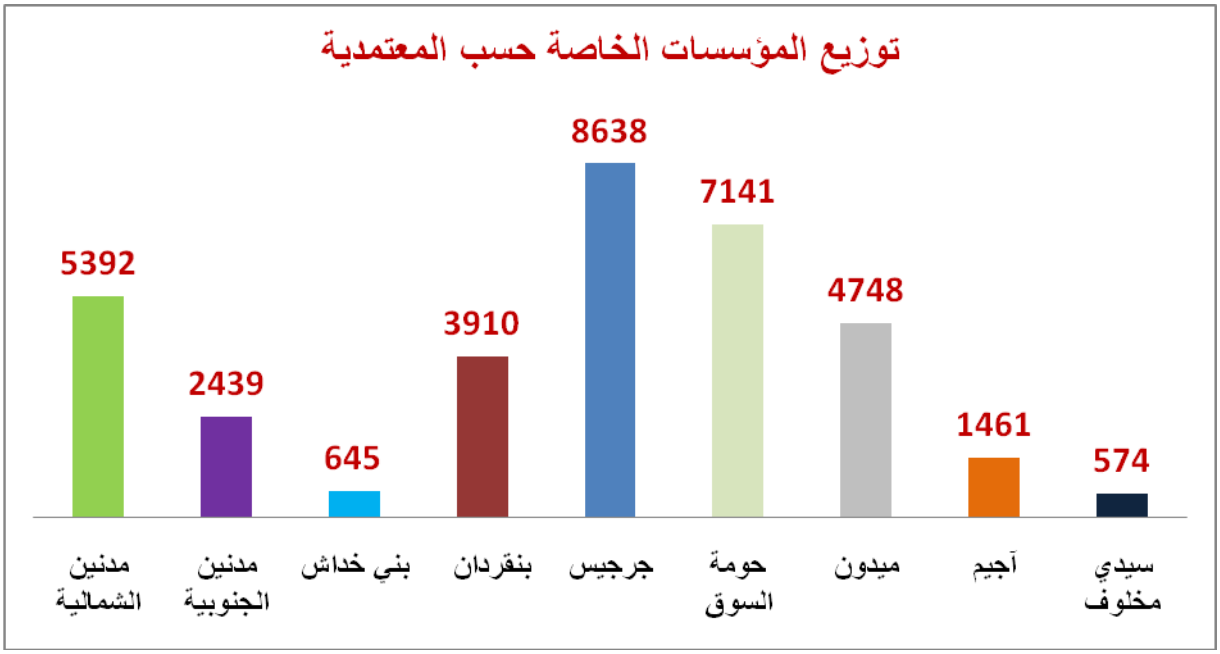

كما سجل **التوزيع القطاعي للمؤسسات المنتصبة بولاية مدنين هيمنة القطاع التجاري بـ 14067 مؤسسة أي ما يعادل 40% وقطاع الخدمات بـ 16213 مؤسسة** . ويرتكز قطاع التجارة على **التجارة بالتفصيل** وخاصة المواد الغذائية دون اعتبار **التجارة الحدودية من وإلى القطر الليبي** . أما **قطاع الخدمات** فقد ارتكز خاصة على **السياحة وأنشطة الإيواء بالشريط الساحلي** الذي يتسم **بضعف إشعاعه على بقية مناطق الولاية** والخدمات الإدارية وخدمات النقل.

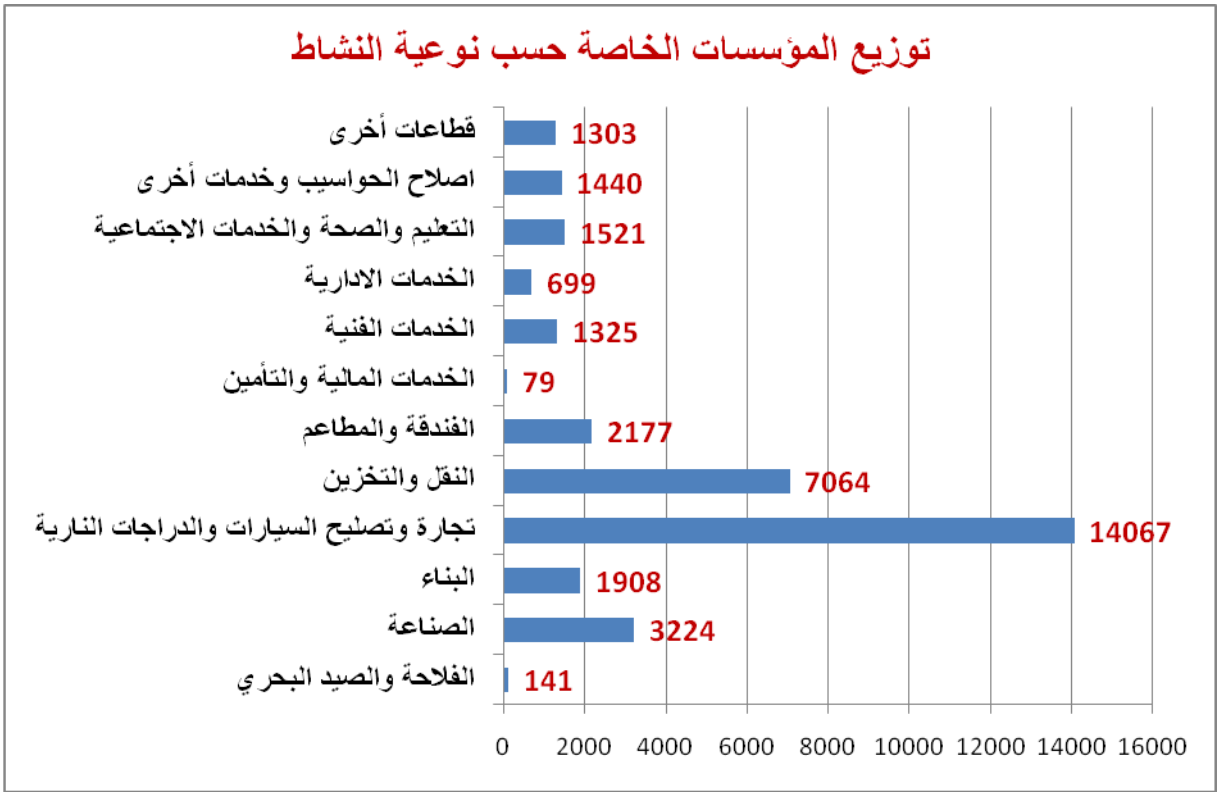

اكتست أغلب المؤسسات المنتصبة بالجهة **طابعا تقليديا وعائليا واتّسمت** بصغر حجمها وعدم قدرتها على تلبية حاجيات سوق الشغل وبخاصة **أصحاب الشهادات العليا** الذين يزداد عددهم من سنة إلى أخرى. حيث بيّن السجل الوطني للمؤسسات لسنة 2021 أن 30367 مؤسسة من مجموع 34948 مؤسسة منتصبة غير مشغلة لأجراء [**87% من مجموع المؤسسات وهو ما يعادل المعدل الوطني**]، فهذه النسبة المرتفعة تجعل من القطاع الخاص في ولاية مدنين يشكو ركودا في هيكلته، وبالتالي يعكس ضعف القدرة التنافسية وكذلك الإنتاجية مع محدودية فرص النمو واقتصار النشاط على الاستغلال الأولي والمحدود للإمكانات المتاحة دون **تطوير لسلاسل القيمة وحلقات الإنتاج** وبالتالي خلق الثروة المحلية.

كما تبرز معطيات السجل الوطني للمؤسسات أن **9,5% من مؤسسات ولاية مدنين توفر بين الموطن الوحيد وموطني شغل**. أما بالنسبة للمؤسسات المشغلة لـ 50 عامل فما فوق فعددها لا يتجاوز الـ 36 مؤسسة وهو ما يعادل 0,10 % من مجموع مؤسسات الجهة. وبالتالي فإن **النسيج الاقتصادي بالجهة يتسم بصغر حجم المؤسسة ولا تمكن تركيبته من إحداث مواطن الشغل، مما يتطلب مزيد الإحاطة والتأهيل والتطوير لإكسابها قدرات تنافسية وإنتاجية وتشغيلية أكبر وبالتالي خلق الثروة المحلية.**

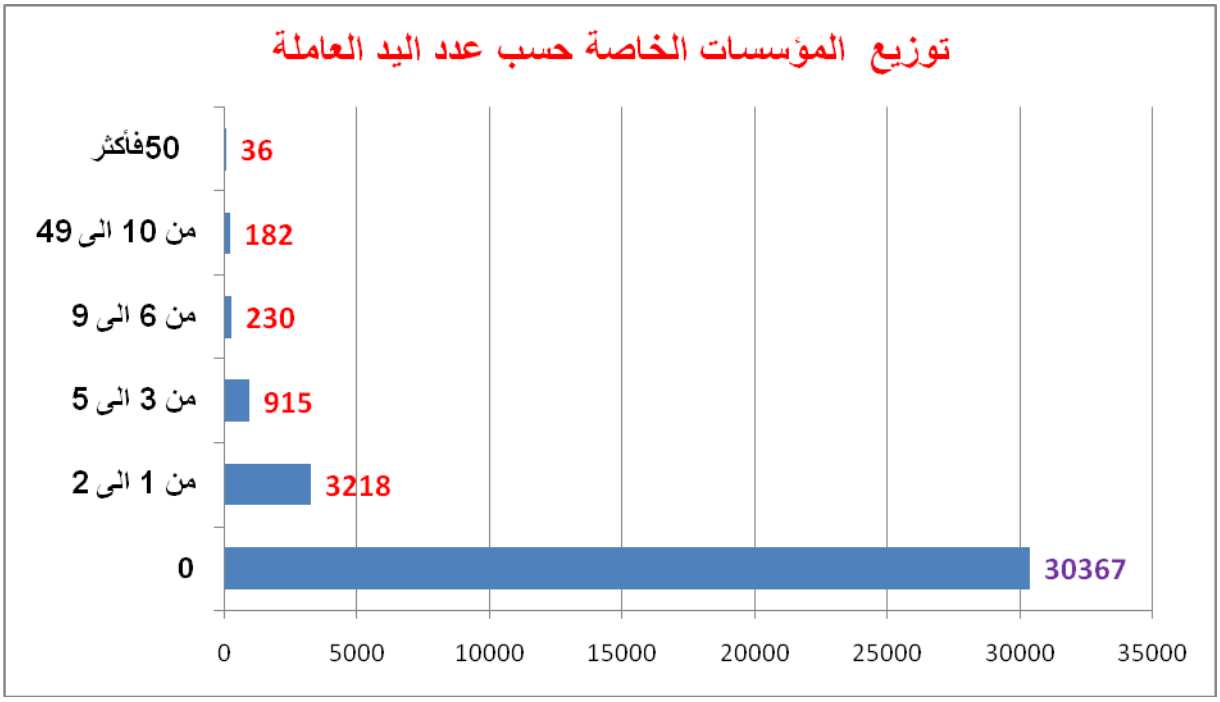

يبرز الرسم البياني التالي أن **عدد المؤسسات ذات المساهمة في رأس المال الأجنبي** والمنتصبة بـولاية مدنين ضعيف ودون المأمول حيث **تم إحصاء 163 مؤسسة** . وهو ما يعادل نسبة 0,4 %من مجموع المؤسسات المنتصبة بالجهة .

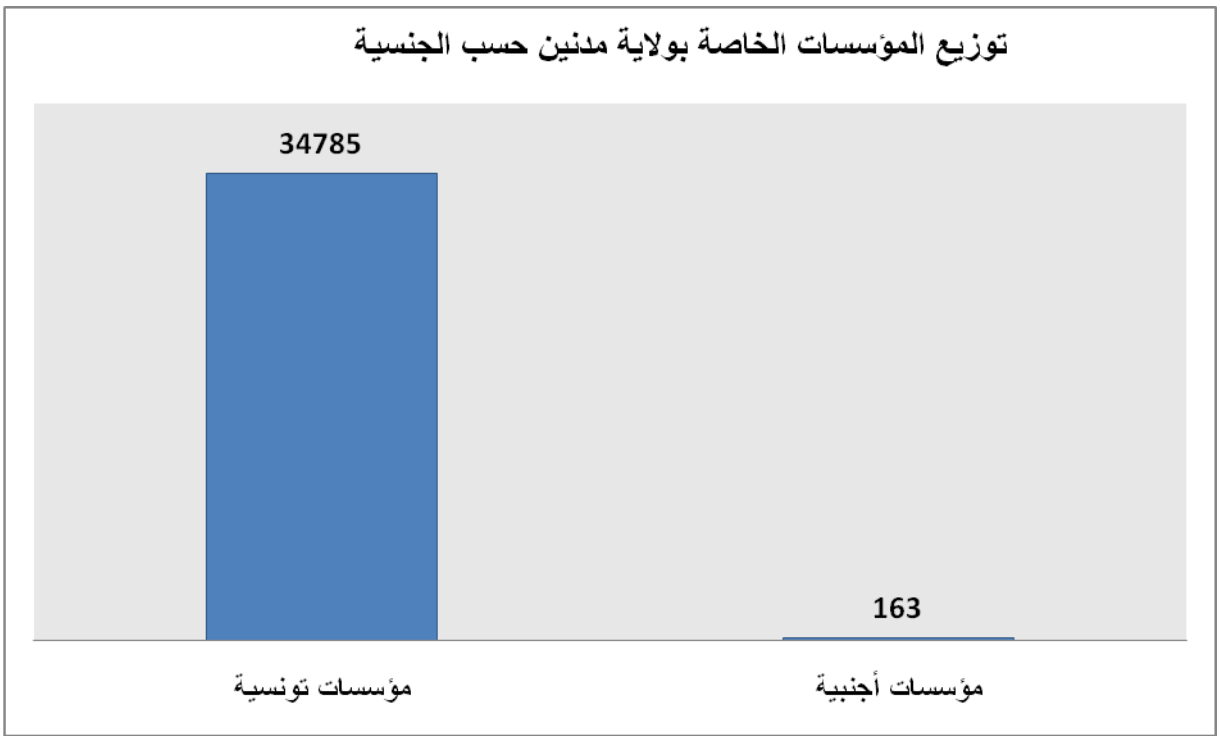

ويمثل الرسم البياني التالي **تطور المؤسسات المحدثة والمغلقة بولاية مدنين** حيث بلغ عدد المؤسسات التي دخلت طور النشاط خلال سنة 2021، **3330 مؤسسة.**

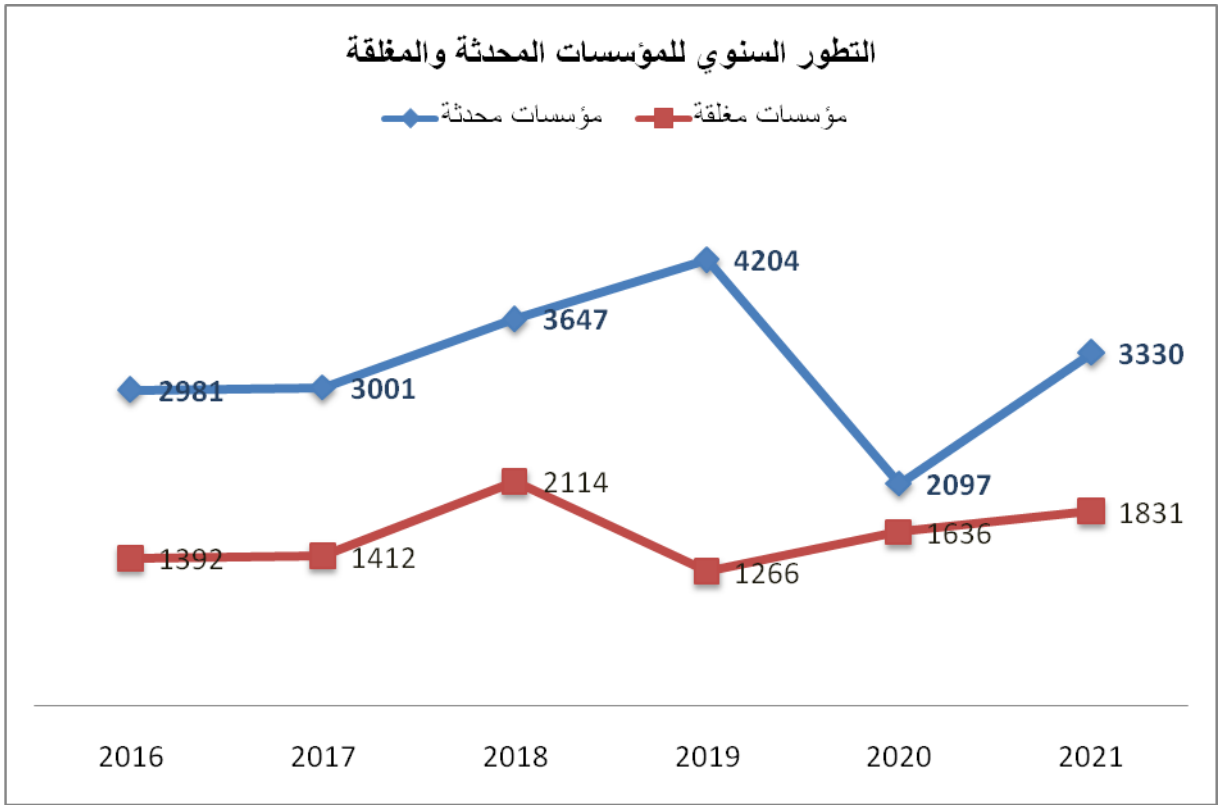

وقد شهد عدد المؤسسات **التي دخلت طور النشاط تطورا بنسبة 62,8 % بين سنتي 2010 و 2018 فحين سجلنا نسبة 6,5 % على المستوى الوطني.**

2.3 توزيع المؤسسات الصغرى والمتوسطة الصناعية المشغلة لعشر مواطن شغل فأكثر

وتعد ولاية مدنين 84 مؤسسة صناعية تشغل 10 مواطن شغل فأكثر أي مايعادل 24.2% من مجموع المؤسسات الصناعية المماثلة بإقليم الجنوب (346 مؤسسة) مكنت من توفير 3769 موطن شغل.

وتتوزع هذه المؤسسات الصناعية حسب المعتمديات كالتالي:

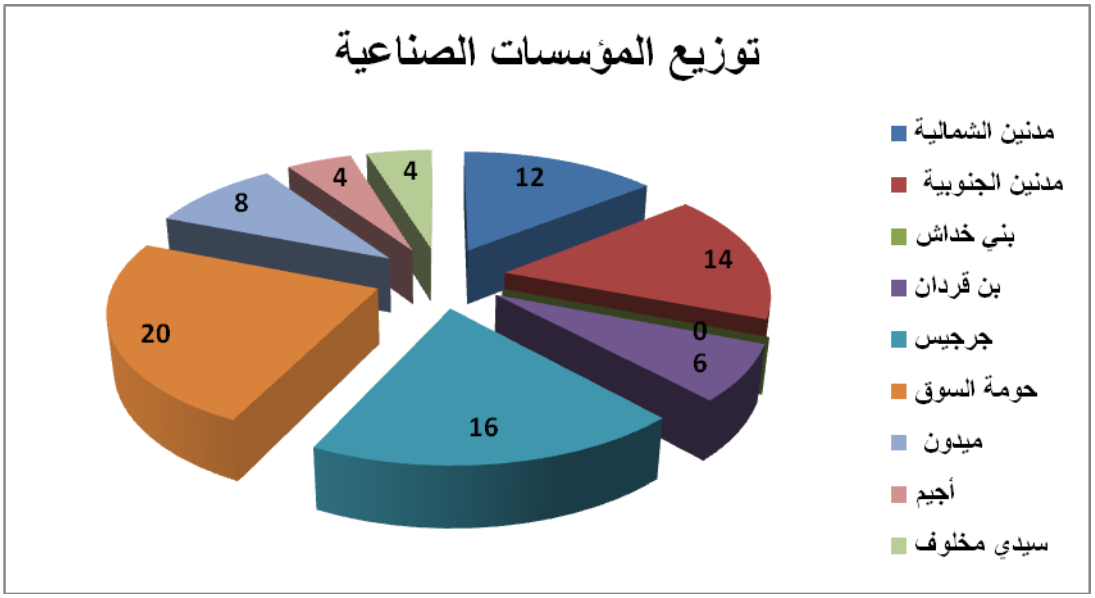

يبرز الرسم البياني التالي أن أغلبية المؤسسات مرتكزة بمعتمديات حومة السوق وجرجيس تليها معتمديتي مدنين الجنوبية ومدنين الشمالية ثم معتمدية بن قردان في حين تحتل معتمديات سيدي مخلوف وأجيم المراتب الأخيرة كما يلاحظ غياب للمؤسسات الصناعية بمعتمدية بني خداش.

وتعد الولاية 12 مؤسسة موجهة كليا للتصدير (14% من مجموع المؤسسات الصناعية المشغلة 10 مواطن شغل فاكثر) بطاقة تشغيلية بلغت 1268 موطن شغل أي ما يعادل 34% من أجمالي اليد العاملة الناشطة بقطاع الصناعة في حين أن 86% من المجموع موجهة للسوق الداخلية.

وتمثل **المؤسسات ذات المساهمات الأجنبية** نسبة 12 % من مجموع مؤسسات الصناعية المنتصبة بولاية مدنين (10 مؤسسات)ن وتتوزع كالأتي:

ومتابعة **للتوزيع القطاعي للمؤسسات الصناعية المشغلة ل 10 مواطن شغل فأكثر** نلاحظ هيمنة قطاع الصناعات الغذائية والفلاحية بـ 43 مؤسسة أي ما يعادل 51% يليها قطاع صناعة مواد البناء والخزف والبلور بـ 14 مؤسسة أي بنسبة 16% فقطاع صناعة النسيج والملابس بـ11 مؤسسة وقطاع الصناعات الكميائية والمطاطية بـ7 مؤسسات في حين يعد كل من قطاع الصناعات الميكانيكية والمعدنية وقطاع صناعة الخشب والأثاث والخفاف 4 مؤسسات.

وقدر ساهمت **الصناعات الغذائية** في توفير 64% من مجموع مواطن الشغل المؤسسات الصناعية تليها صناعة مواد البناء والخزف والبلور بنسبة تعادل 18% وصناعة النسيج والملابس وصناعة الخشب والأثاث وصناعة الجلود والأحذية بنسبة 9% في حين تاتي في المراتب الأخيرة الصناعات الكميائية بنسبة 5% والصناعات الميكانكية والمعدنية والكهربائية والصناعات المختلفة بنسبة 4%.

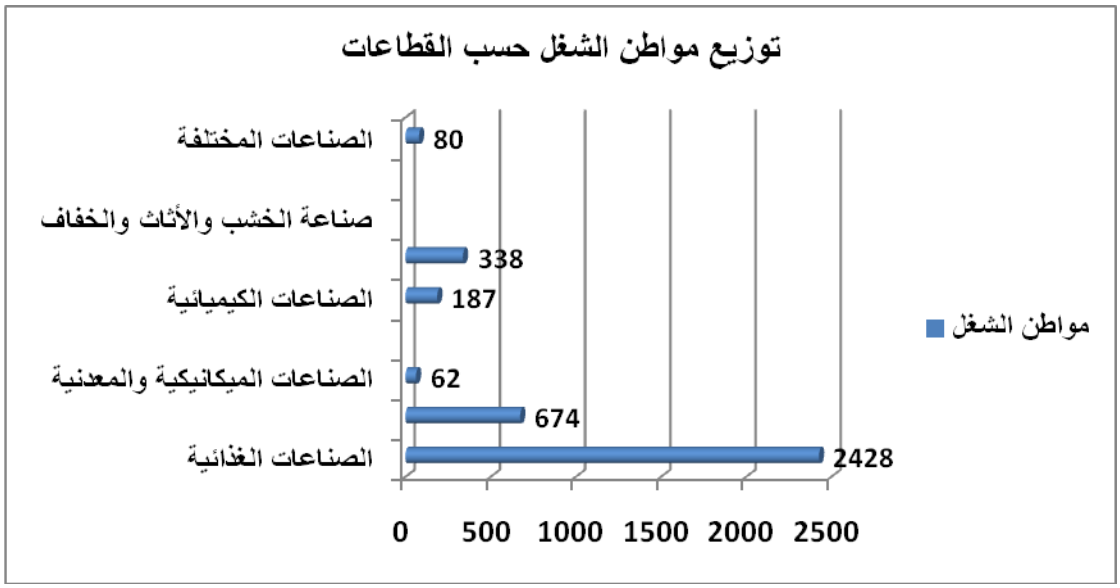

وترتكز الصناعات الغذائية بولاية مدنين بنسبة 50% على تحويل وتعليب زيت الزيتون وتحويل منتوجات الصيد البحري (11 مؤسسة صناعية بكل نشاط) يليها نشاط المخابز بـ 10 مؤسسات أي ما يمثل نسبة 12% ثم تعليب المشروبات بـ3 مؤسسات. ويمثل الرسم البياني التالي توزيع المؤسسات الصناعية الغذائية حسب المعتمديات بولاية مدنين

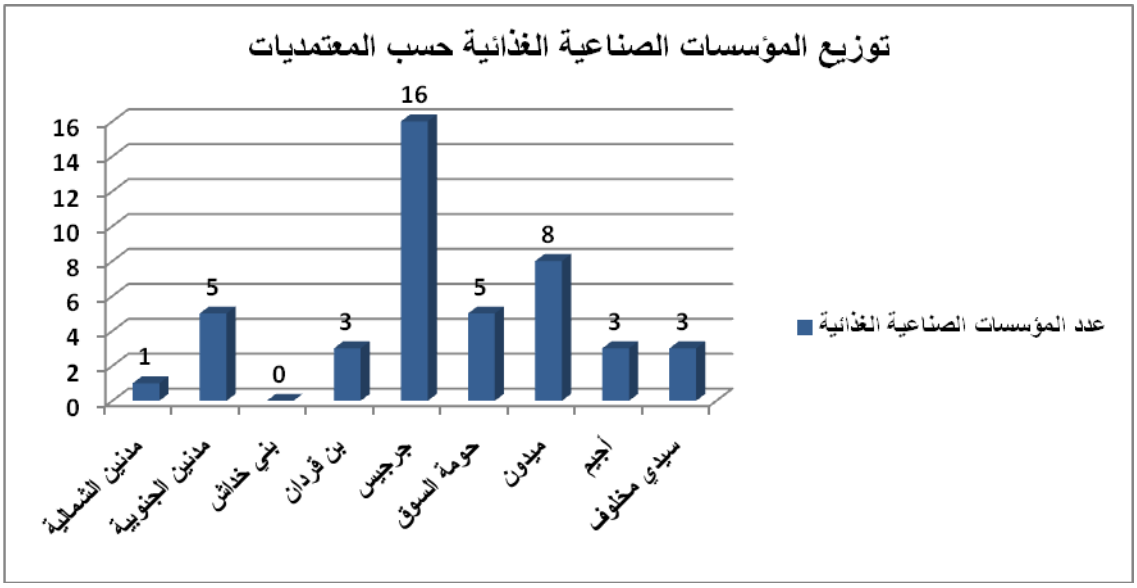

وقد ساهم نشاط تحويل المنتوجات البحرية في توفير 68% من مجموع مواطن الشغل في الصناعات الغذائية بـ1653 موطن شغل في حين ساهم نشاط تحويل وتعليب زيت الزيتون في توفير 137 موطن شغل ما يعادل 5.6% من مجموع مواطن الشغل في الصناعات الغذائية بولاية مدنين.

أما **قطاع صناعة مواد البناء والخزف والبلور** فيعد 11مؤسسة منها 5 مؤسسات في مجال إستخراج وتحويل الحجارة والرخام و4 مؤسسات في صناعة الإسمنت ومشتقاته و2 مؤسسة في صناعة الأجر والبلاط.

ويبرز الرسم البياني التالي توزيع المؤسسات التي تشغل 10 أشخاص فما فوق في قطاع صناعة مواد البناء والخزف والبلور حسب المعتمديات :

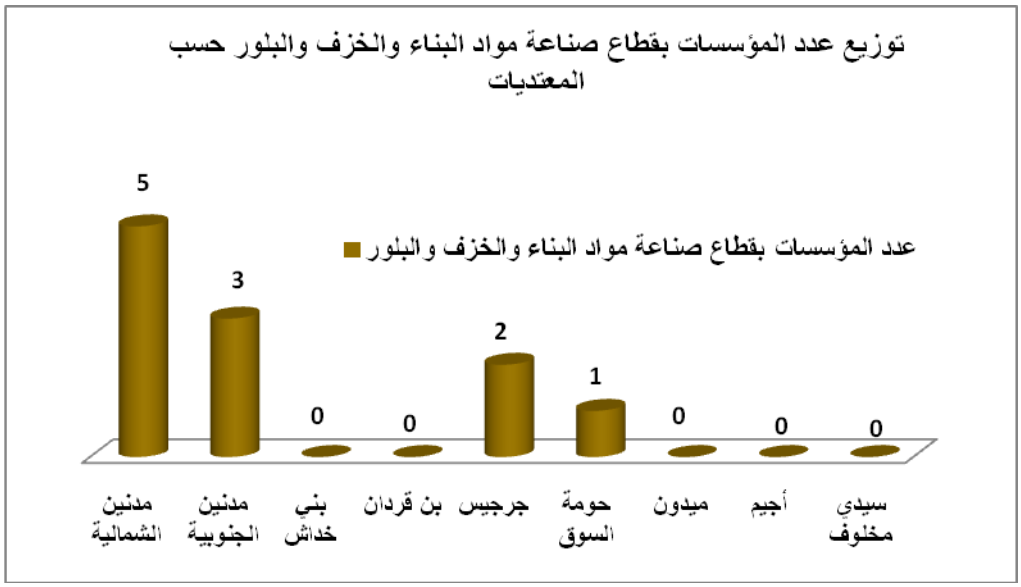

ويشغل قطاع صناعة مواد البناء والخزف والبلور 472 شخصا، 60% في صناعة الأجر والبلاط، 26% في مجال استخراج وتحويل الرخام والحجارة و13% في صناعة الإسمنت ومشتقاته.

3.3 المؤسسات المغادرة للدورة الاقتصادية والتي تشهد صعوبات

من خلال دراسة معطيات السجل الوطني للمؤسسات لسنة 2021، **تم إحصاء 1831 مؤسسة بولاية مدنين مغادرة للدورة الاقتصادية وأغلقت أبوابها. ويمثل عدد المؤسسات المغلقة نسبة 6,5% من مجموع المؤسسات المغادرة على المستوى الوطني والبالغ عددها 29481 مؤسسة.**

وقد شهدت سنة 2021 ارتفاعا في عدد المؤسسات المغادرة للنشاط بنسبة 31.5 % مقارنة بسنة 2016.

تفيد معطيات السجل الوطني للمؤسسات لسنة 2021 حول **نسبة المؤسسات المستمرة في نشاطها جيل 2005** ، أن من مجموع الـ 1979 مؤسسة محدثة سنة 2005 استمر منها 857 مؤسسة في النشاط. **وبذلك تكون نسبة الاستمرارية تناهز 43.3 % مقابل 46,4 % وطنيا.**

جدول: عدد المؤسّسات الاقتصادية المستمرة في نشاطها والمحدثة سنة 2005 و2010 و2015

الجيل	2005	2021	%	2010	2021	%	2015	2021	%
مدنين	1979	857	43.3	2240	1047	46.7	2635	1763	66.9
إقليم الجنوب	6637	2433	36.6	6749	3143	46.5	7157	4935	68.9
تونس	47258	21934	46.4	52821	31870	60.3	55714	43596	78.3

ومتابعة للمؤسسات التي تلاقي صعوبات بولاية مدنين ، فقد تم إحصاء أكثر من 15 مؤسسة بولاية مدنين . وتتمثل أساسا الصعوبات في طول الإجراءات الإدارية القانونية وصعوبة الحصول على تمويل والتراخيص وضعف القدرة التنافسية ونقص اليد العاملة المختصة .

صعوبات إدارية وقانونية
شركة غاز مدنين الشمالية SOGEMENO: صعوبة في الحصول على الموافقة لادراجه ضمن التعاقد الاطاري للشركة التونسية للكهرباء والغاز في اطار أشغال مد قنوات الغاز
شركة "تونس للمشروبات" وحدة لتعليب المشروبات الغازية: صعوبة الحصول على موافقة الوكالة الوطنية لحماية المحيط على دراسة المؤثرات و اشتراطها تبديل صبغة الأرض (لمشروع التوسعة)
شركة SOPEM SUD لتصبير منتوجات البحر : إشكال قانوني يتعلق بخلافات بين الورثة
صعوبات مالية
شركة ارطو للانتاج المسرحي: يشكو من صعوبة في تسديد القرض المتحصل عليه من قبل البنك التونسي للتضامن
وحدة غسيل آلى للزرابي: صعوبة في الحصول على قرض من قبل بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة لتمويل مشروعها
شركة الغول للتغليف: مالية
شركة القصور لتعليب الزيت النباتي: مالية –حصة التزود من ديوان الزيت
شركة مركز العروسة: مالية و تسويقية
شركة القدس: مالية –اليد العاملة–إعادة جدولة الدين
شركة SUD EST CARRELAGE لصنع الجليز : مشاكل مالية متعلقة بشراء المواد الأولية وخلاص الأجور
شركة الهازل لحفر الابار : مالية متمثلة في المال المتداول –تاخير استخلاص المؤسسات العمومية
شركة MACOSUD وحدة لصنع الجليز : نقص اليد العاملة المختصة/ تراجع الإنتاج جراء المنافسة
شركة SOFITISS لصنع الاغطية الصوفية: صعوبات في تسويق المنتوج مع المنافسة من السوق الموازية
شركة STTS للنسيج: صعوبات في تسويق المنتوج مع المنافسة من السوق الموازية
شركة شهباني للتكنولوجيا: مالية /الاعفاء من الاداءات/إعادة النظر في قيمة منحة اقتصاد الري (الترفيع)

3.3 نتائج الاستثمار الخاص لسنة 2023

تميّزت سنة 2023 على مستوى القطاع الخاص **بأهمية تدخّلات برامج دعم المبادرة الخاصة والنهوض بالاستثمار الخاص والأيام الإعلامية التحسيسية التي نفّذتها قافلة ولاية مدنين للمبادرة الخاصة بمعتمديات الجهة** والتي مكّنت من امتصاص بعض الضغط على سوق الشغل لما توفّره من فرص إدماج حقيقية في الدورة الاقتصادية للراغبين في الانتصاب للحساب الخاص.

الاستثمارات المصرح بها

شهدت ولاية مدنين سنة 2023 التصريح ب 749 عملية استثمارية بقيمة 295 مليون دينار و 2377 موطن شغل متوقع مقابل 1011 عملية استثمارية بقيمة 470 مليون دينار سنة و 2762 موطن شغل متوقع خلال سنة 2022 مسجلة بذلك تراجعا بنسبة 26% عددا و 37 % من حيث القيمة و 14 % مواطن شغل متوقعة.

وتتوزع الاستثمارات المصرح بها حسب القطاعات كالأتي:

القطاع	الاستثمارات المصرح بها سنة 2022 م د	الاستثمارات المصرح بها سنة 2023 م د	
الفلاحة والصيد البحري	51504	44975	% -12.67
الصناعات المعملية	91773	58348	% -36.42
السياحة والخدمات	327099	191085	% -41.58
المجموع	**470375**	**294408**	**% - 37.40**

لقد سجل القطاع الصناعي خلال سنة 2023 تطورا في عدد المشاريع المصرح بها بحوالي 8% (من 62 تصريحا سنة 2022 إلى 67 سنة 2023) في حين تراجع حجم الاستثمار المصرح به بـ 36.42% (108 مليون دينار سنة 2018 مقابل 65 مليون دينار سنة 2019) علما وأنه على المستوى الوطني فقد تراجع حجم الاستثمار بـ5.2%.

أما في القطاع الفلاحي فقد بلغ **حجم الاستثمار المصرح به** خلال سنة 2023 للمشاريع الفلاحية ب 44.975 مليون دينار منها 38.919 م د استثمارات مصرح بها لدى وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية (19249 عملية استثمارية وتراجع ب 12.1% من مجموع الاستثمارات المصرح بها مقارنة بسنة 2022).

أما على مستوى قطاع السياحة والخدمات فقد شهدت سنة 2023 تراجعا بـ37.4 % في عدد المشاريع المصرح بها(من 692 مشروعا سنة 2022 الى 433 مشروعا سنة 2023).

الاستثمارات المنجزة

أفضت الاستثمارات المنجزة بالولاية سنة 2023 إلى إحداث 608 مشروعا و 663 عملية استثمارية باستثمارات قدرت ب 170,7 مليون دينار و 1221 موطن شغل موزعة كالاتي:

- 166 مشروعا فلاحيا بكلفة استثمار قدرت بـ 17,299 مليون دينار وبطاقة تشغيل تبلغ 155 موطن شغل و مجموع منح استثمار قدرت بـ 5,9 م د،
- 663 عملية استثمارية من صنف أ بكلفة استثمار قدّرت بـ 3,6 مليون دينار ،
- 22 مشروعا في قطاع الصناعات المعملية بكلفة استثمار قدرت بـ 22,7 مليون دينار وبطاقة تشغيل تقدر بـ251 موطن شغل،
- 03 مشاريع في قطاع السياحة والخدمات بكلفة استثمار قدرت بـ 120,1 مليون دينار وبطاقة تشغيل تقدر بـ154 موطن شغل،
- 417 مشروعا في قطاع المهن الصغرى والصناعات التقليدية بكلفة استثمار قدرت بـ7 مليون دينار وبطاقة تشغيل تبلغ 661 موطن شغل.

ومن خلال هذه النتائج تكمن أهمية المبادرة الخاصة والتي مكّنت من امتصاص بعض الضغط على سوق الشغل.

أما على مستوى التمويل البنكي فقد تميز بضعف مساهمة الجهاز البنكي في تمويل المشاريع بحكم ارتفاع درجة المخاطرة في المشاريع الغير مجدّدة والتقليدية وعزوف البنوك على تمويل مثل هذه المشاريع وعدم قدرة الباعثين على تقديم الضمانات التقليدية بالرغم من وجود شركات تونسية للضمان.

1 الاستثمار الفلاحي

حافظ الاستثمار الفلاحي الخاص على دوره كمحرك أساسي للتنمية الإقتصادية على مستوى ولاية مدنين حيث عرفت مشاريع الميكنة الفلاحية تطورا هاما باعتبار أهمية المنح المسندة في المجال وتطور العقلية لدى مختلف شرائح المجتمع واقتناعها التدريجي بأهمية الانتصاب للحساب الخاص في القطاع الفلاحي والسهولة في الحصول على المعلومة عبر مختلف وسائل الاتصال وكذلك للمجهودات الكبيرة التي تقوم بها مختلف هياكل المساندة مثل الاتصال المباشر بالباعثين، الاستقطاب، التوجيه والمرافقة والتأطير الفني خلال مختلف مراحل تكوين ملف الباعث وإنجاز مشروعه.

بالرجوع إلى خارطة تمويل الاستثمارات الفلاحية المصادق عليها فان المساهمة الذاتية تبقى المصدر الأول للتمويل أما بقية التمويلات فكانت عن طريق البنك التونسي للتضامن وخاصة فيما يتعلق بخدمات النقل المبرد للمنتوجات الفلاحية.

أ- المشاريع الصغرى " الصندوق الخاص بالتنمية الفلاحية"

شهد عدد تصاريح الاستثمار انخفاضا بـ4.4 % و16.5 % على مستوى الاستثمارات حيث بلغت 6.056 مليون دينار سنة 2023 .

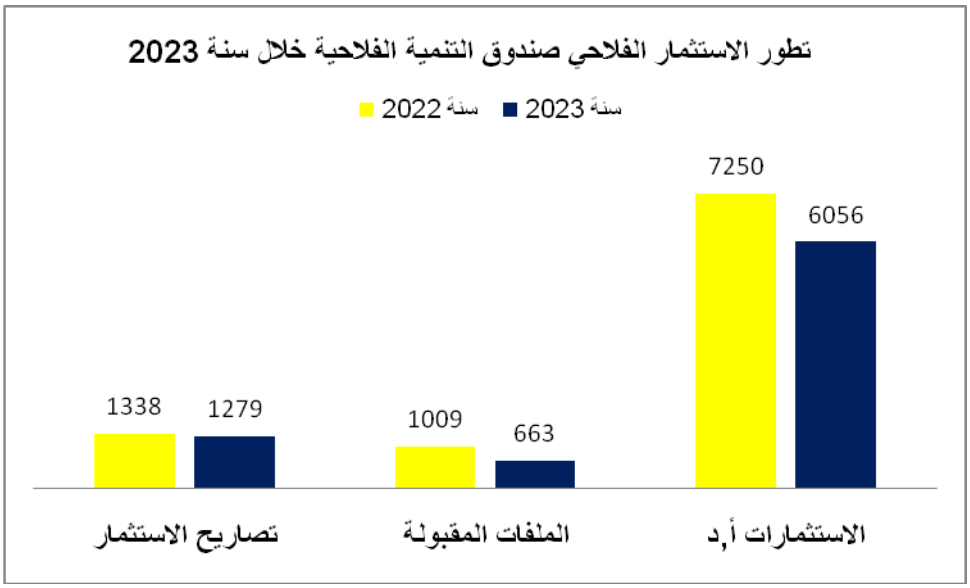

ب- المشاريع المتوسطة والكبرى صنفي "أ" و "ب"

بلغ حجم الاستثمار المصرح به للمشاريع الفلاحية صنفي "أ" و"ب" سنة 2023، 44.254 مليون دينار مسجلا بذلك انخفاضا مقارنة بسنة 2023 يقدر بـ 12,1 % استثمارا و3,1% عددا .

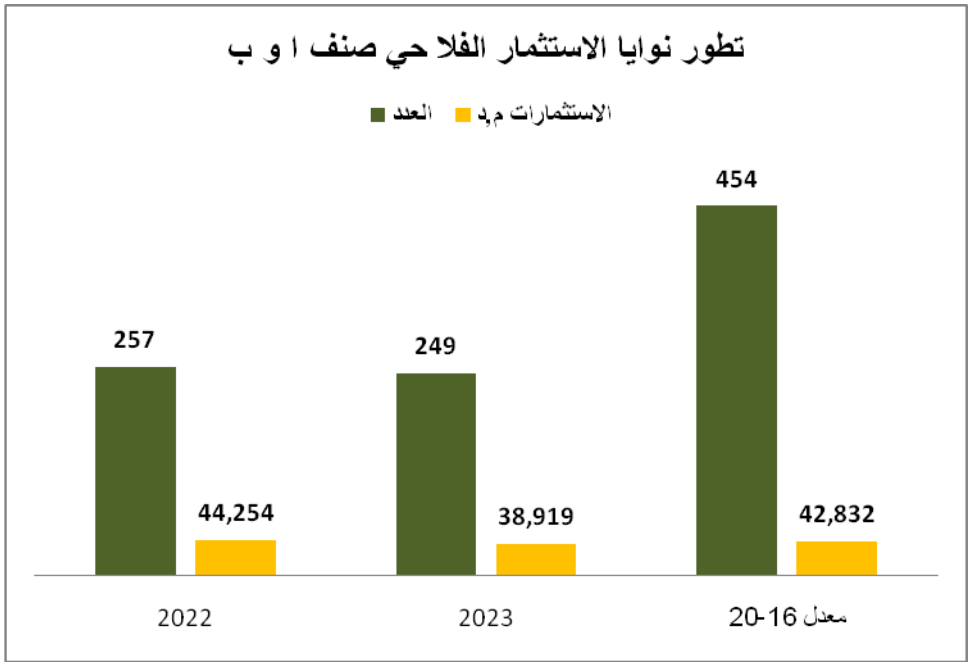

أما من ناحية الأنشطة، فقد بلغت الإستثمارات المصرح بها في نشاط الفلاحة قيمة 22.616 م.د وهو ما يمثل قرابة 58% من حجم الإستثمارات المصرح بها خلال سنة 2023 باعتبار مكون الميكنة الفلاحية الذي حاز على النصيب الأوفر من حيث التصريح.

وسجلت عملية التصريح في نشاط الصيد البحري انخفاضا ب 86 % خلال سنة 2023 من حجم الاستثمار المصرح به سنة 2022 باعتبار تسجيل نية الاستثمار في مراكب صيد التن سنة 2022.

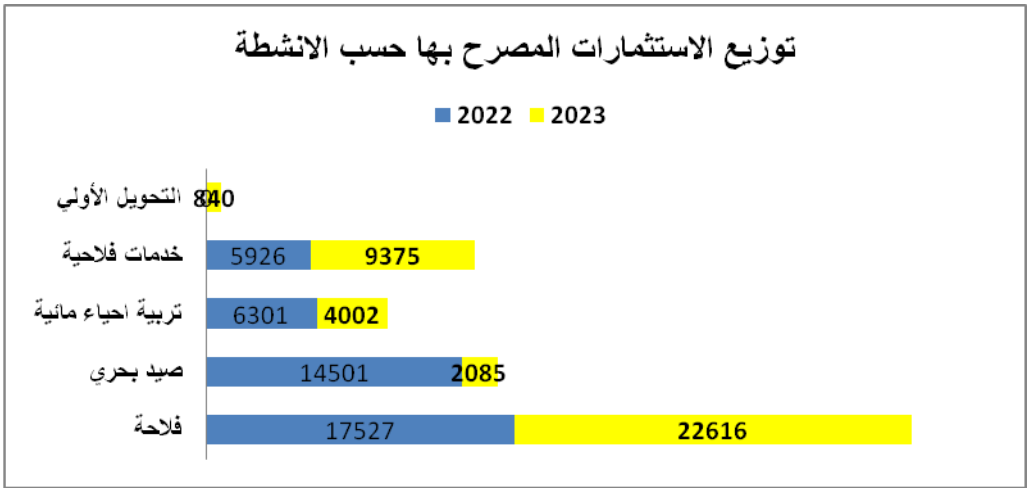

وسجل عدد العمليات الاستثمارية المصادق عليها سنة 2023 انخفاضا بـ 8.3 % مقارنة بسنة 2022 في حين انخفض حجم الاستثمارات المصادق عليها بـ 22.9%. وقد شهدت سنة 2023 المصادقة على 166 مشروعا بحجم استثمار يناهز 17.299 مليون دينار والذي يمثّل 27.6 % من الاستثمارات المصادق عليها بالإقليم الخامس. وقد ساهمت المشاريع المصادق عليها في خلق 155 موطن شغل.

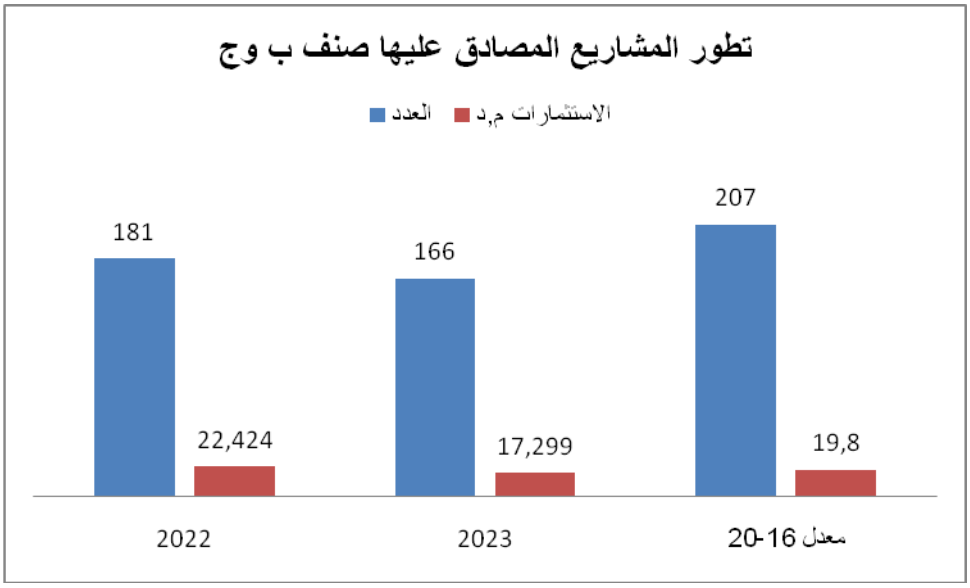

أما من ناحية الأنشطة، فقد بلغت الإستثمارات المصرح بها في نشاط الفلاحة قيمة 6.821 م.د وهو ما يمثل قرابة 39% من حجم الإستثمارات المصادق عليها خلال سنة 2023 , يليها نشاط الصيد البحري ب 36% فالخدمات الفلاحية ب25 %

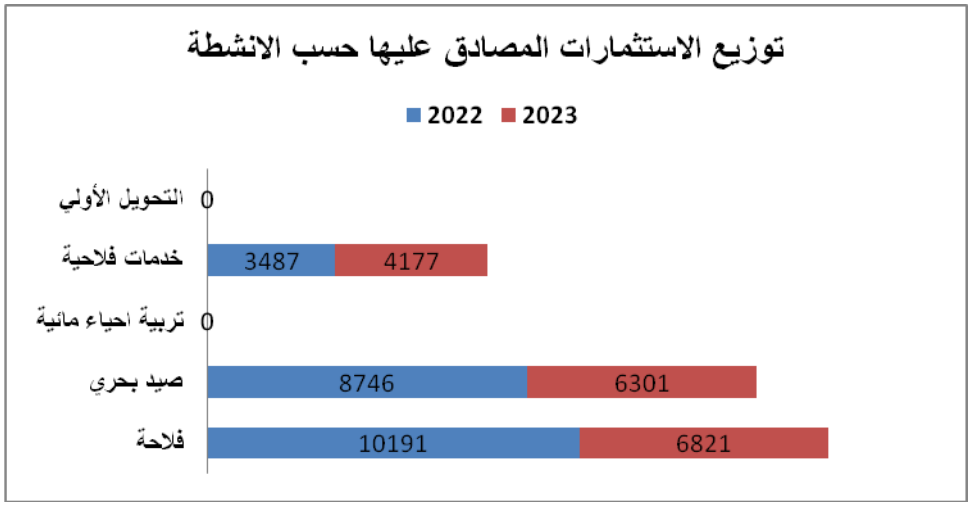

أما من ناحية المنح المسندة، فقد انخفظت ب 10.8% بين سنتي 2022 و 2023 حيث بلغت 5.931 مليون دينار سنة 2023 و 6.649 مليون دينار سنة 2022.

2. الاستثمار الصناعي والخدمات المرتبطة بها

يبين الرسم البياني التالي توزيع الإستثمارات الصناعية المصرّح بها خلال سنتي 2022 و2023

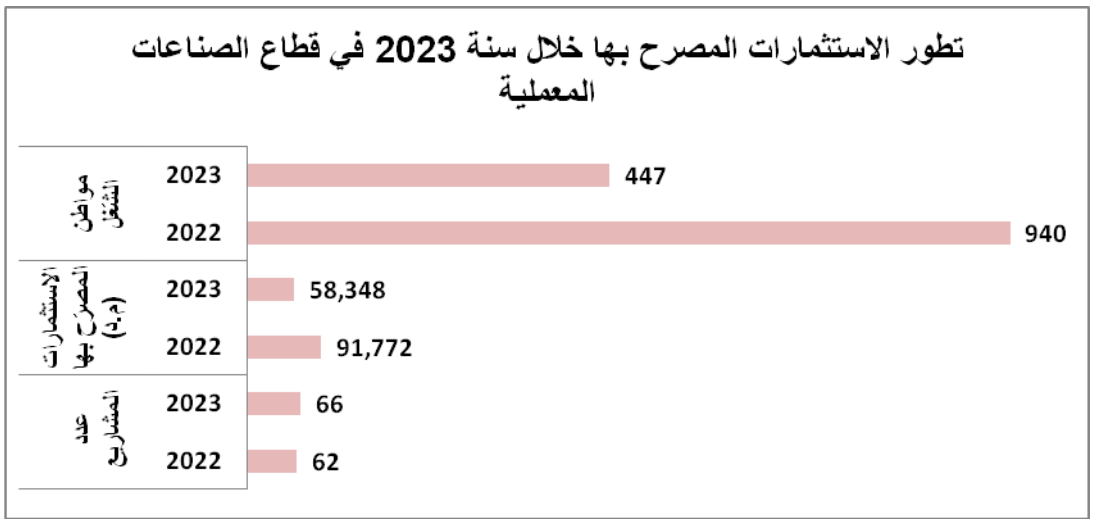

شهد حجم الاستثمار المصرح به خلال سنة 2023 انخفاضا ب 36.4 % مقارنة بسنة 2022.

ومن خلال توزيع حجم الاستثمار المصرح به حسب النشاط خلال سنة 2023 يتبين أن 50 % من نوايا الاستثمار مسجلة في قطاع الصناعات الفلاحية الغذائية تليها الصناعات الكيميائية والمطاطية ب 22.7 %.

النشاط	العدد	الاستثمارات أ.د	مواطن الشغل
الصناعات الغذائية والفلاحية	35	29558.141	223
الصناعات الكيميائية والمطاطية	04	13282	70
صناعة الجلود والأحذية	01	120	02
الصناعات المختلفة	10	10401.175	42
صناعات مواد البناء والخزف والبلور	05	3910	38
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	08	246.400	21
صناعات النسيج والملابس	03	830	51
المجموع	**66**	**58347.716**	**447**

ويبيّن الجدول التالي المشاريع الصناعية المنجزة والتي دخلت طور الانتاج بولاية مدنين خلال سنة 3202 وقد بلغ عددها 19 مشروعا بكلفة جملية قدّرت ب 22 مليون دينار.

رقم	المشروع	المعتمدية	كلفة المشروع (أ.د)	مواطن الشغل المنجزة	تاريخ الدخول في الانتاج
1	توسعة وحدة لتعليب المياه	سيدي مخلوف	9000	06	ماي 2023
2	إحداث وحدة للخياطة	مدنين الجنوبية	32.670	06	جانفي 2023
3	توسعة وحدة لصنع المصوبعات البلاستيكية	سيدي مخلوف	8660.280	06	جانفي 2023
4	وحدة لتحويل النفايات البلاستيكية	حومة السوق	53.500	03	مارس 2023
5	توسعة معصرة	مدنين الشمالية	888	03	جانفي 2023
6	إحداث وحدة لصنع المرطبات	مدنين الجنوبية	300	08	جانفي 2023
7	إحداث وحدة للطباعة	بن قردان	17	02	مارس 2023
8	إحداث معصرة	جرجيس	400	03	جانفي 2023
9	إحداث معصرة	جرجيس	1000	03	جانفي 2023
10	إحداث وحدة خياطة	جرجيس	40	02	أوت 2023
11	إحداث وحدة لصنع الأقفال	جربة حومة السوق	210	05	جويلية 2023
12	إعادة فتح مصنع لخياطة الملابس الجاهزة	المنطقة الصناعية مدنين الشمالية	–	50	أوت 2023
13	إحداث وحدة لصنع مواد التنظيف	ميدون جربة	500	30	أوت 2023
14	إحداث وحدة لنجارة الألمنيوم	بن قردان	24	02	سبتمبر 2023
15	إحداث معصرة	جربة ميدون	790	06	نوفمبر 2023
16	إحداث وحدة لصنع المرطبات	جرجيس	21	02	ديسمبر 2023
17	إحداث وحدة لنجارة الألمنيوم	بن قردان	20	02	سبتمبر 2023
18	إحداث وحدة لصنع المرطبات	مدنين الجنوبية	23	03	أكتوبر 2023
19	إحداث وحدة للحدادة	مدنين الجنوبية	20	02	سبتمبر 2023

الخدمات المرتبطة بالصناعة

شهدت مشاريع الخدمات المرتبطة بالصناعة المصرح بها خلال سنة 2023 تراجعا كبيرا مقارنة بسنة 2022، حيث تراجع حجم الاستثمار المصرح به بنسبة 79% .

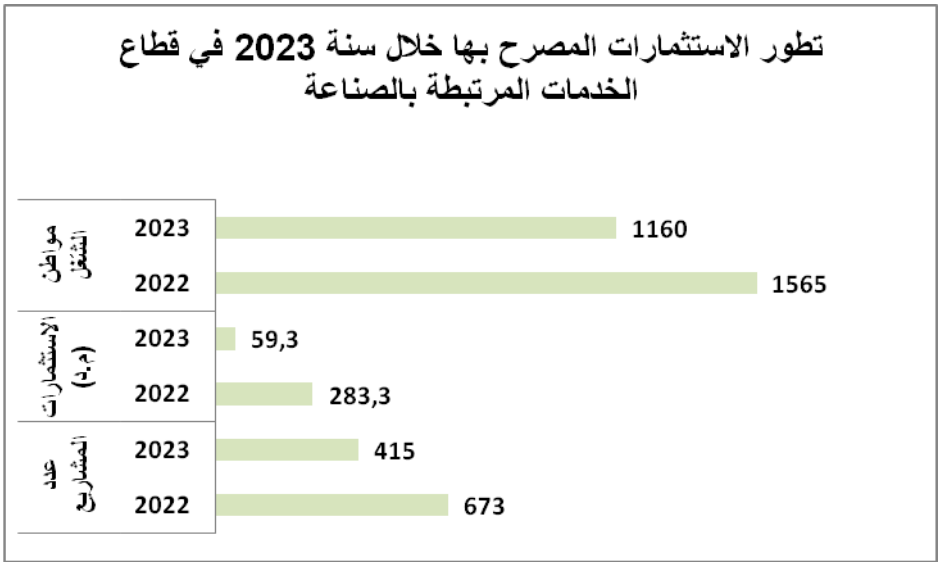

3. النشاط السياحي

تطور مؤشرات نشاط القطاع السياحي لسنتي 2022 و 2023

البيان	سنة 2022	سنة 2023	الفارق
طاقة الإيواء المتوفرة	52 790	52 845	+0.1 %
طاقة الإيواء المستغلة	29 733	33 205	+11.7 %
عدد الوافدين	1016282	1165008	+ 14.6 %
عدد الليالي المقضاة	5148554	6590534	+28 %
نسبة الإشغال	% 47,5	% 54,4	+7.2 %

سجل عدد الوافدين تطورا ب (14.6%) خلال سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 كما شهد عدد الليالي المقضاة ارتفاعا قدر ب (28%) .

تطوّر نّوايا الاستثمار السياحي والإحداثات

– بلغت استثمارات المشاريع المصادق عليها في مجال الايواء 120 مليون دينار سنة 2023، في حين لم نسجل مشاريع مصادق عليها في مجال التنشيط والترفيه السياحي خلال سنة 2023.

تطوّر نّوايا الاستثمار السياحي والإحداثات

البيانات	سنة 2022			سنة 2023		
	العدد	الإستثمار (أ.د)	مواطن الشغل	العدد	الإستثمار (أ.د)	مواطن الشغل
نوايا الإستثمار المسجلة						
الإيواء	8	11602.900	92	10	138.403	390
التنشيط والترفيه السياحي	3	15882.000	55	2	605	45
المشاريع المصادق عليها						
الإيواء	1	850.000	16	1	120.000	150
التنشيط والترفيه السياحي	1	213.000	-	-	-	-

4. الشركات الاهلية

منذ صدور المرسوم عدد 15 لسنة 2022 المؤرخ في 20 مارس 2022 والمتعلق بالشركات الأهلية والأمر الرئاسي عدد 498 لسنة 2022 المؤرخ في 19 ماي 2022 والمتعلق بالمصادقة على النظامين الأساسيين النموذجيين للشركات الأهلية المحلية والشركات الأهلية الجهوية ، انطلقت ولاية مدنين بالتعريف بالمشروع الوطني للشركات الأهلية ، حيث تم عقد العديد من الأيام التحسيسية والتعريفية بهذا المشروع الوطني بكامل معتمديات الولاية وبحضور ممثلي الهياكل المهنية والجماعات المحلية والادارات العمومية والمجتمع المدني والفئات الشبابية وخرجي التعليم العالي وممثلي جمعية المعطلين عن العمل.

واثر القيام بهذه الحملة التحسيسية تم تشكيل فريق عمل يرأسه السيد والي مدنين ومتكون من المدير الجهوي للتنمية بمدنين و المدير المكلف بخلية الدراسات والتخطيط بولاية مدنين والسادة المعتمدين لمرافقة و احاطة وتوجيه المبادرين باحداث الشركات الأهلية واعداد دراسات الجدوى الاقتصادية ومواصلة الحملات التحسيسية في الغرض وخاصة مع أصحاب الشهادات العليا المعطلين عن العمل وخريجي مراكز التكوين المهني والمهنيين وغيرهم...

وكانت نتيجة هذا المسار والعمل الجماعي كما يلي:

ع/ر	اسم الشركة	عنوان المقر	المجال الترابي للشركة	ممثل الشركة	الهاتف	موضوع النشاط (مختصر)	الوضعية الحالية للشركة		
							في طور الإحداث	محدثة وغير ناشطة	ناشطة
01	الشركة الأهلية المحلية للتنمية الفلاحية "تيوزار"	جرجيس	معتمدية جرجيس	نورة ثامري	24.601.200 92.928.473	شركة مختصة في الإنتاج والخدمات الفلاحية (تقدمت بمطلب الى السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية) لاستغلال قطعة ارض بمنطقة الخويات من معتمدية جرجيس)		×	
02	الشركة الأهلية المحلية "إرادة"	القرين– معتمدية سيدي مخلوف	سيدي مخلوف	نعيم شوية	21.810406	شركة مختصة في تأهيل هنشير القرين وانتاج الزياتين وتربية الماشية والخضروات وتثمين ميزات وموارد وإمكانات ضيعة القرين في تطوير السياحة الفلاحية المستدامة.		×	
03	الشركة الأهلية المحلية للنقل والخدمات "زيان"	معتمدية جرجيس	معتمدية جرجيس	بسام الميلادي	24.049.637	شركة مختصة في خدمات النقل وستؤمن الشركة النقل على الخطوط التالية : – جرجيس –رأس الجدير – جرجيس–حومة السوق (مطار جربة جرجيس) –جرجيس – محطة القطار بقابس –جرجيس – تونس		×	
04	الشركة الأهلية المحلية ملاحات المتوسط	الموانسة – معتمدية جرجيس	معتمدية جرجيس	معز الميلادي (على الجبو)	98.433.618	شركة مختصة في : – استخراج الملح – تثمين منتوجات الملح	×		
05	الشركة الأهلية المحلية للخدمات الرياضية والثقافية والترفيه بمدنين الكبرى	مدينة مدنين	معتمديتي مدنين الشمالية والجنوبية	منير قمودي	52.651.635	تقدم الشركة خدمات في مجال الرياضة والثقافة والترفيه واستغلال المنشات الرياضية والثقافية الموجودة في تأمين نشاط رياضي وثقافي وترفيهي تساهم به في تحسين جودة الحياة بمدينة مدنين.		×	
06	الشركة الأهلية	القصبة–	معتمدية سيدي	نور الدين	29.537.924	شركة مختصة في جمع	×		

	المحلية للصيد البحري بسيدي مخلوف	معتمدية سيدي مخلوف	مخلوف	كده		وتثمين وبيع منتوجات الصيد البحري وخاصة منها سرطان البحر والمحار.			
07	الشركة الأهلية المحلية للخياطة والتطريز "بيوفاشن"	معتمدية مدنين الشمالية	مدنين الشمالية	كمال ورفلي	25.425.745	شركة مختصة في : – خياطة وتطريز جميع أنواع الملابس – خياطة وتطريز جميع أنواع الأغطية والستائر والمفروشات	×		
08	الشركة الأهلية المحلية "نور البركة"	حسي الجربي– معتمدية جرجيس	معتمدية جرجيس	كمال عبيشو	53.177.025			×	

تمويل المشاريع الصغرى

تدخلات البنك التونسي للتضامن

تمتع 417 باعثا بقروض من البنك التونسي للتضامن لبعث أو توسعة مشاريعهم بجملة استثمارات تقدر ب 7.06 مليون دينار ساهمت في إحداث 661 موطن شغل خلال سنة 2023.

		عدد القروض	الكلفة الجملية للمشروع	مواطن الشغل
قطاع الإنتاج	الفلاحة	31	1543	47
	الصناعات التقليدية	126	615	134
	المهن الصغرى	126	1371	215
	الخدمات	134	3530	265
	المجموع	417	7060	661
المستوى التعليمي	مستويات أخرى	324	4049	469
	تعليم عالي	93	3011	192
	المجموع	417	7060	661
النوع الإجتماعي	نساء	284	3488	437
	رجال	133	3572	224
	المجموع	417	7060	661
نوعية المشروع	إحداث	180	4343	334
	توسعة	237	2717	327
	المجموع	417	7060	661

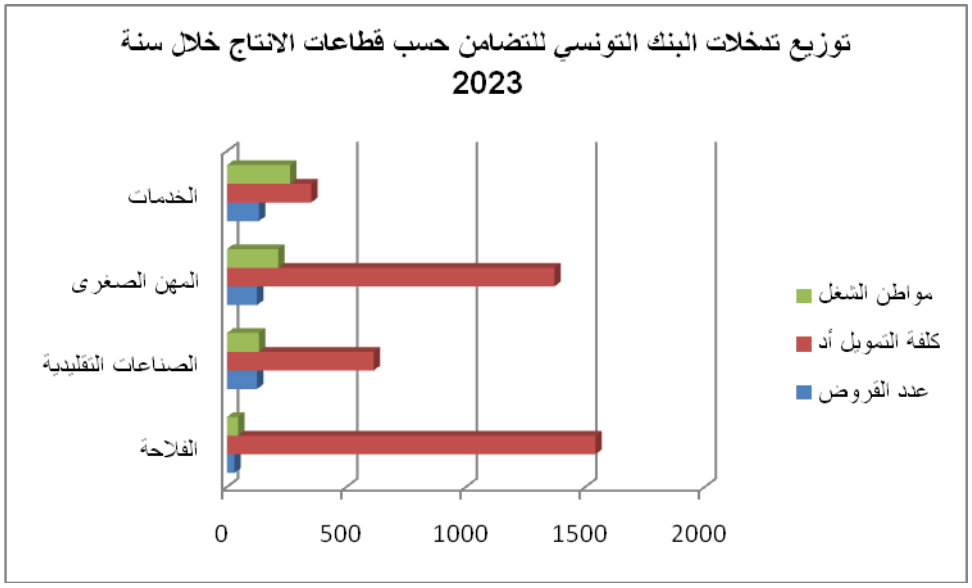

استأثر قطاع الخدمات بالنصيب الأكبر من التمويلات بنسبة 50 % واحداث 265 موطن شغل بكلفة 13.320 أد كلفة الموطن شغل الواحد، يليه قطاع الفلاحة بنسبة 21.8 % و47 موطن شغل محدث (32.829 أد كلفة الموطن شغل) فالمهن الصغرى (6.376 أد كلفة الموطن شغل) و الصناعات التقليدية بتمويلات قدرت ب615 أد و134 موطن شغل محدث (4.589 كلفة الموطن شغل محدث).

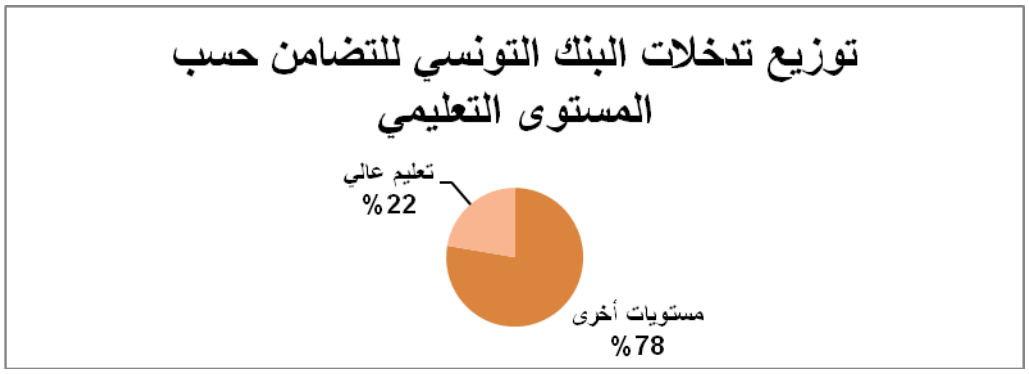

22 % من القروض المقدمة تمتع بها خريجي التعليم العالي.

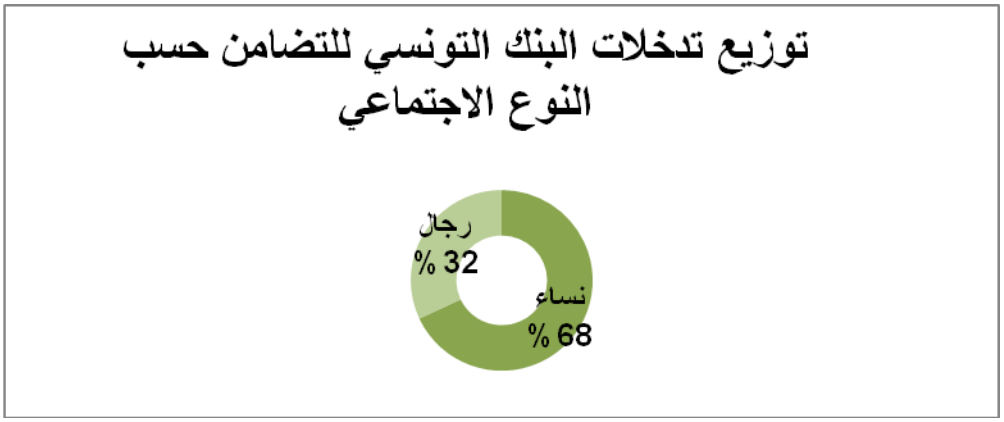

اعتماد الانطلاق

أحدثت آلية" إعتماد الإنطلاق "1 للمساعدة على توفير قيمة التمويل الذاتي لفائدة الباعثين الذين تعوزهم الإمكانيات لتوفير المساهمة الذاتية المطلوبة، من المتحصلين على الموافقة المبدئية لتمويل مشاريعهم من قبل البنك التونسي للتضامن.

خلال سنة 2023 ، تمت المصادقة على 55 ملفا للإنتفاع بإعتماد الإنطلا ق 1 باستثمارات جملية تقدر ب 2.8 م.د وتمويل ذاتي يقدر ب 0.634 م.د ستساهم في خلق 129 موطن شغل .

وتتوزع هذه الموافقات على 31 مشروعا لغير حاملي الشهادات العليا و 24 مشروعا من حاملي الشهائد العليا.

	العدد	عدد مواطن الشغل	المبلغ الجملي للاستثمار(أ.د)	مبلغ التمويل الذاتي (أ.د)
عدد الجلسات	11	–	–	–
المشاريع المتمتعة بالتمويل الذاتي من غير حاملي الشهائد العليا	31	55	1190.600	314.362
المشاريع المتمتعة بالتمويل الذاتي من حاملي الشهائد العليا	24	74	1615.788	319.836
المجموع	**55**	129	**2806.388**	**634.198**

4.3 الاشكاليات والمقترحات لتحسين أداء القطاع الخاص

الصناعة والخدمات المرتبطة بها

تتمثل أهم الصعوبات والعراقيل التي تحول دون تطور الاستثمار الخاص في القطاع الصناعي والخدمات المرتبطة بها بولاية مدنين بالنسق المطلوب بالرغم من الإمكانات والميزات التفاضلية والموارد المتوفرة إلى العوامل التالية:

- **تمويل المشاريع**

- ضعف مساهمة الجهاز البنكي في تمويل المشاريع وخاصة بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة بحكم ارتفاع درجة المخاطرة في المشاريع الغير مجددة والتقليدية و عزوف البنوك على تمويل مثل هذه المشاريع و عدم قدرة الباعثين على تقديم الضمانات التقليدية بالرغم من وجود الشركة التونسية للضمان.
- صعوبة توفير التمويلات الذاتية و النفاذ إلى شركات الاستثمار ذات راس مال تنمية و ذات راس مال مخاطرة لاستكمال خارطة تمويل مشاريعهم.

- **الاجراءات الادارية**

- تعدد هياكل المساندة وعدم التنسيق فيما بينها وطول الاجراءات المتعلقة بالحصول على التراخيص بالرغم من صدور الامر عدد 417 لسنة 2018 المتعلق بإصدار القائمة الحصرية للأنشطة الاقتصادية الخاضعة لترخيص وقائمة التراخيص الإدارية لإنجاز مشروع وضبط الأحكام ذات الصلة وتبسيطها ،
- مركزية القرار وغياب التمثيليات لعدد من المراكز القطاعية و وكالة الاستثمار الخارجي و مركز النهوض بالصادرات حال دون التسريع في بعث المشاريع ،
- طول الاجراءات المتعلقة بدراسات التأثير على المحيط وموافقة وكالة حماية المحيط،
- غياب خطة تسويقية و ترويجية للولاية ولمكامن الاستثمار الكامنة فيها.

- **البنية الاساسية المنتجة**

- عدم استكمال انجاز مشاريع البنية الاساسية المنتجة المرسمة بالمخططات الجهوية للتنمية والميزانيات السابقة كالمناطق الصناعية بسيدي مخلوف وقصر الجديد وبني خداش وميدون والأقطاب والفضاءات التكنولوجية ،

- عدم توفر مخزون عقاري في ولاية مدنين قادر على تلبية الحاجيات من المشاريع المهيكلة وطلبات المستثمرين.

المقترحات

وللحد من هذه الإشكاليات لابد من تظافر الجهود لإيجاد الحلول اللازمة والأخذ بالمقترحات التالية :

- ✓ إعداد خطة جهوية لتسويق المجال واستقطاب الاستثمار الوطني والأجنبي ودفع مشاريع الشراكة والنهوض بالأنشطة الواعدة والمجددة وذات المحتوى المعرفي والتكنولوجي المتطور والطاقة التشغيلية العالية،
- ✓ اعداد خطة وطنية لحث المؤسسات المالية على تمويل المشاريع.
- ✓ تحيين الدراسات الخاصة بالمواد الإنشائية
- ✓ الاسراع بانجاز المناطق و الفضاءات الصناعية المبرمجة.
- ✓ العمل على النهوض بالمنظومات الاقتصادية المميزة للجهة و خاصة في مجالات الطاقات البديلة والمتجددة والموارد الانشائية والصيد البحري واللحوم الحمراء وزيت الزيتون ومخلفات الزياتين.
- ✓ تفعيل دور الاقطاب التنموية المميزة للجهة في التسويق للجهات واستقطاب المستثمرين.

<u>الفلاحة والصيد البحري</u>

رغم أهمية القطاع الفلاحي ودوره في الحركية الاقتصادية بالجهة، يشهد الاستثمار الخاص الفلاحي عديد الإشكاليات التي تعوق تطوره من أهمها:

- **على المستوى العقاري:**

– الصبغة الاشتراكية للأراضي الفلاحية،
– تشتّت الملكية الذي نتج عنه صغر حجم المستغلات وتدنّي الإنتاجية.

- **على مستوى الموارد المائية:**

– هيمنة القطاعات الإقتصادية الأخرى (الاستهلاك المنزلي، الصناعي، السياحي....) في استغلال الموارد المائية على حساب القطاع الفلاحي،
– تدهور جودة المياه، تملح التربة ،
– تقادم الآبار العميقة المستغلة ونقص في إسناد تراخيص حفر آبار جديدة،
– ضعف الموارد المائية المرخص في استغلالها.

- **على مستوى التمويل:**

– صعوبة الانتفاع بقروض موسمية من طرف الفلاحين،
– ضعف مساهمة الجهاز المصرفي في تمويل المشاريع،
– مديونية القطاع الفلاحي،
– تأخر الاعتمادات لصرف المنح والامتيازات.

- **إشكاليات أخرى:**

– غياب اليد العاملة المختصة ونقص في اليد العاملة الموسمية،
– عدم قدرة المجامع المائية على تسيير المنظومات المائية وترشيد التصرف في المياه و نقص الإطارات الفنية المختصة في إدارة هذه الجمعيات،
– تفاقم ظاهرة الصيد البحري العشوائي

المقترحات:

<u>الإقتصاد في المياه</u>

– التوسع في المساحات المروية بالمياه المعالجة،
– تعميم وسائل الاقتصاد في مياه الري،
– الإعتماد على تقنية تحلية المياه المالحة.

<u>التمويل والإستثمار</u>

– تعديل فترة الإمهال لاسترجاع القرض البنكي المسند من قبل مؤسسات التمويل وذلك حسب خصوصية المشروع والفترة الفاصلة بين إسناد القرض والدخول في طور الإنتاج،
– مراجعة مديونية القطاع الفلاحي،
– تيسير عمليات التمويل من طرف بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة للمشاريع الفردية،
– إحداث خط تمويل خاص بالباعثين الشبان في القطاع الفلاحي،
– التشجيع على الإستثمار في قطاع تربية الدواجن والحيوانات الصغرى.

<u>الترفيع في الإنتاج</u>

– ضرورة تسوية وضعية الأراضي الاشتراكية والتعجيل في المسح العقاري،
– تأهيل المستغلات الفلاحية لتحسين الإنتاجية،

- استعمال تقنيات إنتاج عصرية والرفع من مردودية القطاع.

تنويع الإنتاج

- النهوض بقطاع تربية الماشية ،
- تطوير إنتاج الباكورات المعدة للتصدير والنباتات الطبية والعطرية ودعم الاستثمار في الصناعات التحويلية وما يتطلب ذلك من تحسين نتائج البحث العلمي والتحكم في التقنيات،
- مواصلة التمشي في قطاع الفلاحة البيولوجية مع تحسين ظروف الترويج،
- متابعة تجربة استزراع الإسفنج والتشجيع على الاستثمار في هذا المجال وتدعيم مسالك الترويج،
- التشجيع على تربية الأحياء المائية والقشريات على غرار تربية القمبري وسمك البلطي النيلي والبوري في السباخ والأحواض المائية في الأراضي الفلاحية ذات الموارد المائية المرتفعة الملوحة

تحسين آداء هياكل المساندة

- دعم وتنشيط الهياكل الفلاحية القاعدية والمجامع المهنية قصد تعزيز قدراتها في مجالات البحث والإرشاد وإنجاز الدراسات ونشر المعلومة الإحصائية وتحسيس الباعثين للرفع من نسق إحداث المشاريع في الخدمات الفلاحية ووحدات التبريد والتكييف والتحويل الأولي للمنتوجات الفلاحية ،
- إعداد دراسات إستراتيجية حول المواقع الجديدة لتربية الأسماك والأحياء المائية بولاي ة مدنين وإمكانية تنويعها ووضعها على ذمة الباعثين Prospection des sites marins pour l'élevage des poisons،

السياحة

تتمثل أهم الإشكاليات التي تعترض القطاع السياحي في:

- هيمنة السياحة الشاطئية،
- ضعف تثمين المعالم الأثرية،
- يد عاملة غير مختصة مما ينعكس على نوعية الخدمات (الإيواء، المطاعم و التنشيط)،
- نشاط موسمي (نسبة إشغال الفنادق منخفضة)،
- نقص التنشيط في المدن والحملات التحسيسية للنهوض بالقطاع،
- نقص في الابتكارات في مجال الخدمات والمنتجات السياحية،
- خدمات لا تستجيب للمواصفات الدولية ونقص إنخراط النزل في علامات ومعايير الجودة (ISOO، العلامات البيئية، ...)،
- غياب التكوين المستمر للعاملين في القطاع،

-غياب الصورة المرتبطة بالعرض الثقافي.
-الافتقار إلى خدمات الإستقبال ومعدات الراحة في المواقع الأثرية،
-عدم الإسراع في تطوير وتهيئة المعالم الثقافية والتراثية،
-ضعف ومحدودية المخططات الترويجية وهو ما من شأنه أن ينعكس سلبا على صورة جربة جرجيس في الاسواق العالمية،
-غياب التنسيق بين القطاع العام والخاص،
-صعوبة الحصول على تمويل بنكي
-صعوبة الإجراءات لتغيير صبغة الأراضي (مشاكل عقارية)

المقترحات:

- تثمين المخزون الثقافي الثري (معالم تاريخية، مهرجانات،...) واستغلاله في النهوض بالسياحة البديلة،
- حماية السواحل ومقاومة التلوث،
- تهيئة المسالك السياحية،
- إنشاء وتطوير وجهات جاذبة للسياحة الصحراوية والجبلية،
- تطوير الوحدات الفندقية (كجزء من برنامج وطني يهدف إلى تحسين الربحية من خلال تحسين جودة الخدمات)،
- تصميم وإطلاق منتجات صحراوية وثقافية متميزة،
- إنشاء المنتجعات متعددة الإختصاصات،
- إنشاء مطاعم متخصصة في فن الطهو المحلي،
- دعم المهرجانات والتظاهرات الثقافية لتقديم أفضل للمنتجات المحلية وتعزيز جاذبية الجهة،
- تثمين الموارد المحلية في الصناعات التقليدية ،
- إحداث شبكات عنقودية من المهنيين،
- الترويج الإقليمي المبتكر للقطاع عبر المواقع الإفتراضية وتعزيز الحضور الرقمي للوجهة السياحية،
- العمل على توفير الإعتمادات المالية لتثمين السياحة ببني خداش.

المهن الصغرى والصناعات التقليدية

تتمثل أهم الإشكاليات التي يعاني منها الباعثين الصغار للمهن الصغرى والصناعات التقليدية في:

- صعوبات في التمويل،
- نقص في المحلات الحرفية المهيأة،
- غياب التكوين في بعض المهن (الألياف النباتية والمرقوم)،
- صعوبات في التسويق لعدم توفر مسالك وفرص لترويج المنتوج الحرفي،
- ضعف التاطير داخل المؤسسات الحرفية،
- غلاء سعر المواد الاولية وغياب مراقبة الجودة،
- تقلص انتاج المنسوجات التقليدية بصفة كبيرة نتيجة توجه اليد العاملة إلى الانشطة ذات الدخل العالي،
- ضعف الامكانيات المادية والمالية للحرفيين وعدم قدرتهم على المشاركة في المعارض الداخلية والخارجية،
- نقص في التأطير الفني والإبتكار والتجديد،
- عدم وجود مراكز تكوين قاعدي في الصناعات التقليدية،
- عدم إنخراط البنوك التجارية في تمويل القطاع،
- غياب هيكل مختص في تمويل القطاع،
- منافسة المنتوجات المستوردة المقلدة للمنتوجات المحلية.

المقترحات

للنهوض بهذا القطاع الحيوي الذي يستقطب نسبة كبيرة من حاملي الشهائد العليا وخريجي مراكز التكوين المهني، يجب العمل على:

- توفير محلات مهيأة للمشاريع الصغرى خاصة في المعتمديات،
- النهوض بالتسويق والترويج للمنتوجات،
- اتخاذ تدابير قانونية لتشجيع الإستثمار الخاص في المواد الأولية المحلية،
- تصويب الإمتيازات الجبائية والقمرقية في اتجاه الإنتفاع الفعلي للحرفي بها،
- التشجيع على الإنتفاع بالمواد الأولية المتوفرة من خلال التكوين والتمويل،

- إعادة هيكلة مراكز التكوين من حيث الإشراف ومحتوى برامجها التكوينية وتوزيعها الجغرافي وشروط الإنتفاع بخدماتها وذلك لما يستجيب للحاجيات الحقيقية للقطاع وخصوصياته المهنية والاجتماعية والاقتصادية،
- إحكام توزيع الأدوار بين المتدخلين في التكوين المهني بصفة محكمة ومجدية،
- ضرورة إعتماد جهاز التعليم العالي في تحديده برامجه التعليمية المستقبلية، مقاربة تنطلق من الحاجيات الواقعية للقطاع وفرص الإستثمار الكامنة في الجهات،
- توحيد تدخلات مختلف الأطراف عبر جهاز ينسق عمليات الإستثمار ويرشد تدخلات الأطراف،
- وضع آليات لتأهيل المؤسسة الحرفية تتلاءم مع خصوصيات القطاع،
- ضبط وتفعيل المسالك السياحية لمزيد التعريف بالمنتوج التقليدي والاعتماد على وسائل التكنولوجيا الحديثة،
- اعتماد رؤية إستراتيجية للنهوض بقطاع الصناعات التقليدية من أجل إرساء صناعة تقليدية عصرية يتناغم فيها الاقتصادي بالاجتماعي، تحمل هوية متجذرة ومترسّخة في القيم والتقاليد وموجهة نحو الجودة والابتكار،
- النهوض بالجودة وتنمية المهارات الحرفية.

4. خطة العمل المقترحة لسنة 2024 لتحسين أداء القطاع الخاص

ارتكز تقدير دور القطاع الخاص في معاضدة مجهود الدولة خلال سنة 2024 على:

- رؤية تونس 2035 في مستوى المحور الأول اقتصاد تنافسي متنوع وقادر على التأقلم مع المتغيرات،
- المحاور الإستراتيجية الكبر للمنوال التنموي الجديد
- الرؤية المستقبلية و المحاور الإستراتيجية و الأهداف الخصوصية للتنمية بولاية مدنين و خاصة في مستوى الهدف الخصوصي الثاني والثالث من المحور الاستراتيجي الأول(نسيج اقتصادي أكثر تنوع، مصدّر ينهض بالمؤسسات الناشئة وقادر على التأقلم مع المتغيرات ودعم الاستثمار وتطوير مناخ الأعمال و دفع التشغيل)
- المخطّط التنموي الجهوي لولاية مدنين 2023- 2025
- الخطة الوطنية للتمكين الاقتصادي وتطوير الريادة للفئات والشرائح الخصوصية

و تتلخص الأهداف الإستراتيجية للمرحلة القادمة في هذا الجانب في:

- الارتقاء بحصة قطاعات الإنتاج في الحجم الجملي لاستثمارات القطاع الخاص و بحصة الصناعات المعملية و الفلاحة و الصيد البحري في الاستثمارات الجملية لقطاعات الإنتاج بالعمل على الرفع من القيمة المضافة إلى حدها الأقصى من خلال تطوير المنظومات الاقتصادية و حلقات الإنتاج و الوصول بأنشطة التحويل و التصنيع إلى مستوى المنتوج النهائي و عدم الاقتصار على مستوى المواد الأولية و المنتجات نصف المصنّعة،
- الرفع في نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستثمار الجملي للقطاع الخاص و دفع مشاريع الشراكة التونسية الأجنبية،
- الرفع من نسبة مساهمة أبناء ولاية مدنين بالخارج في استثمارات قطاع الإنتاج،
- اعتماد الاقتصاد التضامني و الاجتماعي ومواصلة إحداث الشركات الأهلية كآلية جديدة للنهوض بالاستثمار و دفع التشغيل،
- تنسيق وتنظيم وإحكام انجاز برامج للتمكين الاقتصادي وتطوير الريادة للفئات والشرائح الخصوصية على المستوى الجهوي والمحلي
- تسهيل النفاذ إلى مؤسسات التمويل وتوفير التمويل المتناهي الصغر ومكافحة الإقصاء المالي وتمكين الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل والذين لهم القدرة على ممارسة اي نشاط اقتصادي او مهنة أو حرفة من حسابات جارية.
- متابعة ومرافقة المؤسسات التي تشكو صعوبات والعمل على إنقاذها حتي تعود إلى سالف نشاطها.

توزيع الاستثمارات المقترحة للقطاع الخاص حسب القطاعات الرئيسية

القطاع الرئيسي	سنة 2024		
	العدد	الاستثمارات (م د)	النسبة المائوية
الفلاحة و الصيد البحري	190	25	18.5
الصناعات المعملية	35	14	10.4
السياحة والخدمات المختلفة	50	94	69.6
الصناعات التقليدية والمهن الصغرى	600	2	1.5
مجموع قطاعات الإنتاج	**875**	**135**	**45**
السكن	-	**165**	**65**
المجموع	-	**300**	**100**

المسار المقترح اعتماده لتحقيق الأهداف

الهدف	المسار
الارتقاء بحصة قطاعات الإنتاج في الحجم الجملي لاستثمارات القطاع الخاص و بحصة الصناعات المعملية و الفلاحة و الصيد البحري في الاستثمارات الجملية لقطاعات الإنتاج بالعمل على الرفع من القيمة المضافة إلى حدها الأقصى من خلال تطوير المنظومات الاقتصادية و حلقات الإنتاج و الوصول بأنشطة التحويل و التصنيع إلى مستوى المنتوج النهائي و عدم الاقتصار على مستوى المواد الأولية و المنتجات نصف المصنّعة، – الرفع في نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستثمار الجملي للقطاع الخاص و دفع مشاريع الشراكة التونسية الأجنبية، – الرفع في نسبة مساهمة أبناء ولاية مدنين بالخارج في استثمارات قطاع الإنتاج،	– العمل على تنظيم يوم جهوي للشراكة والتمويل ودفع المبادرة الخاصة وإحداث الشركات الأهلية وللوصول فهذا الهدف يجب العمل على : – إعداد ملفات الباعثين والمستثمرين للبحث عن التمويل من خلال اعداد مخططات الأعمال ودراسات الجدوى الاقتصادية، – إعداد أيام محلية تحسيسية للمبادرة الخاصة، – إعداد أيام محلية وجهوية تحسيسية مع المنظمات المهنية، – عقد لقاءات عن بعد مع أبناء ولاية مدنين بالخارج، – عقد لقاء حضوري مع أبناء ولاية مدنين بالخارج، – إعداد وثيقة حول مجالات وفرص الاستثمار ، – احداث شبكة عنقودية مدنين محور اقليمي والشبكة العفقودية للمنتجات المحلية

اعتماد الاقتصاد التضامني و الاجتماعي ومواصلة إحداث الشركات الأهلية كآلية جديدة للنهوض بالاستثمار و دفع التشغيل	العمل على مواصلة مرافقة الشركات الاهلية المحدثة وتذليل الصعوبات المعترضة وخاصة على مستوى اسناد التراخيص والعقارات الفلاحية وغيرها والبحث عن التمويل والامتيازات الممنوحة فضلا عن عقد أيام محلية تحسيسية لبعث الشركات الأهلية وذلك للرفع من المردودية في مجال الصناعات التقليدية والمجال الصناعي والفلاحي والطاقات المتجددة وتطوير المنظومات الاقتصادية وسلاسل القيمة ودفع التنمية المحلية
التمكين الاقتصادي وتطوير ريادة الأعمال للفئات الهشة وتسهيل النفاذ إلى مؤسسات التمويل وتوفير التمويل المتناهي الصغر ومكافحة الإقصاء المالي وتمكين الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل والذين لهم القدرة على ممارسة اي نشاط اقتصادي او مهنة أو حرفة من حسابات جارية.	التنسيق بين البرامج الموجودة بهدف التكامل وتمكين أكبر عدد من الفئات الهشة والشرائح الخصوصية من الدعم والمساندة والتشجيع على بعث مشاريعهم الخاصة ومرافقتهم
متابعة ومرافقة المؤسسات التي تشكو صعوبات والعمل على إنقاذها حتي تعود إلى سالف نشاطها.	العمل على على عقد جلسات متابعة في المجال والتنسيق مع المهنة والمركز ومؤسسات التمويل وجميع الإطراف المتداخلة.